

إهداء

- إلى ثوار سبتمبر وأكتوبر.
- إلى المناضلين الشرفاء.
- إلى أنصار النضال الوطني.
- إلى الزعماء اليمنيين الذين جاهدوا لتحقيق الوحدة اليمنية.

أهدي هذا الكتاب...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لَقَدْ كَانَ لِسِيَافٍ فِي مَسْكِهِمْ آيَةٌ جَنَّاتٍ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا
مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ

صَلَّى
الْعَصِيمِ

(سَبَا آيَةٌ ١٥)

تقديم:-

جاءت الوحدة اليمنية والعالم العربي يكاد يكون ممزقاً، والعجب أنها جاءت في ظل تصدع المنظومة الاشتراكية، فاستمدت شرعية التوحد من عوامل غير مألوفة في الأطر التي تترتب عليها التكتلات الائتلافية والوحدوية..

جاءت الوحدة اليمنية لتبشر بنبأ إمكانيات البناء الوحدوي العربي، وفق آليات مكونة البنية العربية المتمثلة بالعقيدة الإسلامية كانتماء والعروبة كهوية. ومر العالم العربي بمراحل وحدوية أحبطت وهي في مراحلها الأولى، لأنها توکأت على عصا الاستعمار الأوربي. كانت الأولى بزعامة الشريف حسين الذي تولى عملية الانسلاخ عن الدولة العثمانية وساعدته على ذلك إنجلترا، ثم أجهزت عليه بعد الخلاص من العثمانيين.

وعمل الاستعمار على تقسيم الوطن العربي إلى دويلات، وفرض الوصاية عليها بناء على اتفاقية "سيكس - بيكو" بين إنجلترا وفرنسا ١٩١٦م. وتبنت إنجلترا تكوين دولة إسرائيل في قلب الوطن العربي. وعمدت إنجلترا إلى الإيعاز بعدم ممانعتها من إقامة تجمع عربي موحد، كان ذلك خلال الحرب العالمية الثانية، عندما عقد في الإسكندرية اتفاق بين مصر وسوريا، والأردن، والعراق، ولبنان، في السابع من شهر أكتوبر ١٩٤٤م، عرف ببرتوكول الإسكندرية، الذي وضع حجر الأساس للجامعة العربية.

كانت الوحدة بين مصر وسوريا باسم "الجمهورية العربية المتحدة" في الثاني والعشرين من فبراير ١٩٥٨م، والتي فشلت بعد أعوام ثلاثة. ثم كان الاتحاد الفيدرالي بين الأردن والعراق، تحت اسم الاتحاد العربي الهاشمي في الثاني عشر من شهر مايو ١٩٥٨م. وتبعه الاتفاق للدفاع المشترك بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في الثامن والعشرين من شهر أكتوبر ١٩٥٨م، ثم اتحاد الدول العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية في ٨ مارس ١٩٥٨م.

وظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م على المسرح العربي نتيجة اتحاد بين سبع إمارات، ويتألف الاتحاد من الإمارات التالية:- (أبو ظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، ورأس الخيمة) .
وينص دستور الاتحاد بالسماح لأي قطر عربي بأن ينضم إلى الاتحاد في حالة موافقة المجلس الأعلى للاتحاد وبالإجماع. وتلا ذلك مجلس التعاون الخليجي في مايو ١٩٨١م.

وفي السابع عشر من فبراير ١٩٨٩م، وقع قادة المغرب العربي (المغرب - تونس - الجزائر - ليبيا - وموريتانيا)، في ختام قمة لهم في مراكش ميثاقاً، أعلنوا فيه أنه سيكون إطاراً لبلدانهم لتنسيق شئونها السياسية والاقتصادية، وفتحوا المجال أمام دول أفريقية وعربية في الانضمام إليه.

أما مجلس التعاون العربي فقد تم بين كل من جمهورية مصر العربية، والعراق، والأردن، واليمن الشمالية، وتم توقيع الاتفاقية في ختام قمة لقادة هذه الدول في بغداد في السادس عشر من فبراير ١٩٨٩م، واتفقوا على إقامة مجلس التعاون العربي المكون من البلدان الأربعة. وأصبحت المحاور العربية الوجودية تجتذب مزيداً من الأنصار في إطار الفكر العربي، وأصبح من الضرورة بمكان التعامل مع الواقع الإقليمي على شكل معادلة ما هو خاص، معادلة مشروطة بقضايا كلية لا جزئية.

في مقدمة هذه القضايا الأمن القومي العربي، فقد أثبتت معاناة السبعينات والثمانينات، أهمية الأمن القومي العربي ونتج عن غيابه ذلك التمزق العربي. ففي السبعينات اتخذ قراران خطيران، الأول أخذ طابع السلام، الذي أدى إلى عزلة مصر لمدة طويلة. والقرار الثاني اتخذه العراق بالحرب مع إيران، فكشف أمن الخليج وانتهى باستدعاء أساطيل أجنبية لحمايته^(١).

(١) محسن عوض: محاولات التكامل الإقليمي العربي، مجلة اليمن الجديد، العدد ١٠، السنة ١٧، أكتوبر ١٩٨٨م، صنعاء.

والملاحظ أن كل الاتفاقيات والمعاهدات والبرتوكولات، والاتحادات، وبعض الصيغ الوحدوية لم تر النور، حتى تختفي باستثناء تلك التحالفات والتكتلات العربية، مجلس التعاون العربي بين مصر، والأردن، والعراق، واليمن، والذي جمد منذ الأزمة الكويتية العراقية، ولم يصدر قرار جماعي بحله، والاتحاد المغاربي الذي يربط دول المغرب العربي وكذلك مجلس التعاون الخليجي الذي يضم كل من السعودية ودول الخليج العربية. ويأتي الدور الوحدوي الفعال لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي نجحت في سيرها الوحدوي وفق سياسة توافقية متوازنة، بين قبائل الإمارات التي ارتضت بمشيحة زايد بن سلطان.

وتأتي الوحدة اليمنية التي تعثرت بالبء، ثم نجحت وفق الآليات الديمقراطية القائمة على المطالب الشعبية من خلال الاستفتاء الشعبي. وتم الاتفاق على التعددية السياسية، والتي يمكن من خلالها خلق توازن البقاء بين القوى السياسية في الساحة. وليس من شك في أن العلاقات العربية - العربية، تفسدها في النهاية القضايا الحدودية. لأن روح التسامح منعدمة أحياناً، وإن تصالحت ووضعت كل دولة محددات حدودها، بينها وبين جيرانها، ونلاحظ أن بؤر الصراع تعود بحجة أن مسألة الحدود لم تكن مقبولة لدى الطرف الآخر.

يتناول الباحث في مقدمة هذا البحث المراحل الوحدوية التي أسهمت إلى حد كبير في تأسيس الوحدة اليمنية ابتداء بالدور الذي قام به الإمام يحيى حميد الدين، في مواجهة العثمانيين نتيجة لما أبداه العثمانيون في حكمهم في الفترة الأخيرة من خلال التوجهات السياسية للاتحاديين القائمة على مبدأ التتريك للمناطق العربية التي تخضع لنفوذهم، وكانت المواجهة العسكرية في اليمنية قائمة على أساس مذهبي، فالأتراك، سنة، والدعوة الهاشمية الجديدة، شيعة، على مذهب الإمام الهادي، والإمام زيد بن علي، والتفت القبائل حول الإمام يحيى الذي نصب للإمامة عام ١٩٠٤م، واستمر الصراع المسلح حتى عام ١٩١١م (بموجب معاهدة دعان) الذي ارتضى الإمام بالاعتراف به زعيماً سياسياً على المناطق الزيدية. واعترفه بالدولة العثمانية صاحبة السيادة العليا في اليمن. حتى عام ١٩١٨م عندما استدعي الإمام يحيى للدخول إلى صنعاء وسلمت له العاصمة. كان ذلك

نتيجة انحسار النفوذ العثماني، وتوقيعها لهدنة "مند روس"، في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨م، التي كانت بين بريطانيا والدولة العثمانية، ونص فيها على انسحاب القوات العسكرية والإدارة المدنية العثمانية من شبه الجزيرة العربية.

وبدأ الإمام يحيى، بمد جسور العلاقة بينه وبين العالم، فربط علاقة مع الاتحاد السوفييتي ومع إيطاليا، ومن ثم بدأ العمل العسكري في تحرير جنوب اليمن من الاستعمار البريطاني من أجل عودة الشطر إلى الأصل وطالبت السعودية بالأراضي التي استولت عليها الدولة السعودية الثانية. وخاض غمار الحرب معها فهزم وفرضت عليه معاهدة الطائف عام ١٩٣٤م كما فرضت على الإمام يحيى أيضاً معاهدة مماثلة مع الإنجليز في نفس العام فكانت هذه الإحباطات مقيدة لانطلاق اليمن نحو مجارة الأمم الأخرى، فعاش يحيى حميد الدين في عزلة عن العالم، ورزح الشعب معه تحت ظل الإحباط. وتجمع المعارضون وقرروا الإطاحة بالإمام عام ١٩٤٨م. وبعد مقتله جاء إلى الحكم ابنه الأكبر أحمد حميد الدين الذي حاول في البدء أن يتجه في خط معاكس لأبيه من خلال ربط علاقات سياسية مع العالم، ومقاومة الاستعمار في جنوب اليمن. إلا أنه لم ينجح في النيابة عن الشعب فكانت حركة ١٩٥٥م، و ١٩٥٩م وأخيراً حركة ١٩٦١م. التي جعلت الإمام أحمد رهن الفراش حتى وفاته في التاسع عشر من شهر سبتمبر عام ١٩٦٢م. وعندما نصب البدر نفسه إماماً تصدر خطابه الأول للإمامة بأنه سيسلك مسلك أبيه، فكانت الثورة ملزمة ضده وكانت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. ونجح البدر بالاحتفاظ بنصير من القبائل، فكانت الحرب الأهلية. وناصرت مصر الدور الثوري اليمني، وناصرت السعودية حليف أمس الإمام البدر، فأحرق الأخضر واليابس خلال أعوام سبعة. ثم نقلت السلطة من أيدي العسكرية إلى المدنيين في عام ١٩٦٧م. وبدأ مشوار المصالحة. وانسحب الجيش المصري على أثر الهجوم الإسرائيلي على مصر العربية في الخامس من شهر يونيو ١٩٦٧م. وتدخلت الجامعة العربية في ذلك المشوار ولكن الأمر استمر حتى فقد أتباع الإمام آمالهم، عندما انهزموا في حصار السبعين يوماً على صنعاء عام ١٩٦٨م.

تبع ذلك صراع مذهبي وإيديولوجي وطائفي عرف بمذابح أغسطس ١٩٦٨م، وفي عام ١٩٦٩م عادت القبائل المتعاطفة مع النظام الملكي إلى صنعاء.

كان الصلح في عام ١٩٧٠م بين الملكيين والجمهوريين، وفي هذا الخضم من الحوار والمصالحة والمعارضين لها، تفجرت مواقف جديدة، حيث بدأت الحرب الإعلامية بين شطري اليمن، ثم كان اللقاء بين رئيسي شطري اليمن في شهر نوفمبر ١٩٧٠م في مدينة تعز. واتفق الطرفان على إنهاء الحرب الإعلامية والبدء في اتخاذ إجراءات وحدوية على شكل اتحاد فيدرالي يجمع بين الدولتين، إلا أن مظاهر التوتر عادت من جديد، نتيجة للسياسات الغير متوافقة إيديولوجياً. وتوتر الموقف مع إطلالة عام ١٩٧١م، حيث استقبلت اليمن الشمالي شخصيات معارضة من الجنوبي في نفس الوقت استقبل اليمن الجنوبي عناصر معارضة من الشمال وتصاعدت الحرب الإعلامية مع إعلان كل من صنعاء وعدن تبعية أجزاء معينة من منطقة "حريب" وتفجر الموقف في صدام مسلح بين الشطرين، على مناطق حدودية، منذ بداية شهر فبراير وحتى نهاية مارس ١٩٧٢م.

وكان للجامعة العربية دور إيجابي في حل الأزمة وكذلك دولة ليبيا، حيث تم عقد قمة في طرابلس بين رئيسي الشطرين، وتم الاتفاق على البدء في الإسراع في تنفيذ اتفاقية الوحدة التي تم الاتفاق عليها في القاهرة.

وفي فبراير ١٩٧٣م، اتجه رئيس اليمن الشمالي ب خطاب هام بمناسبة تدشين أول اجتماع سياسي لأول تنظيم حزبي تقره صنعاء، يسمى "الاتحاد اليمني"، وأضاف أن العمل الوحدوي مسئولية تاريخية. وفي منتصف عام ١٩٧٣م، أعلن في صنعاء نبأ اغتيال محمد علي عثمان، عضو المجلس الجمهوري في اليمن، وعضو المكتب السياسي في الاتحاد اليمني وقد وصف راديو صنعاء بأنه عمل عناصر من خارج الحدود، مما اعتبر إشارة إلى أن الذين قاموا باغتياله قد قدموا من اليمن الجنوبي.

وفي يونيو ١٩٧٣م توقفت مفاوضات الوحدة بين شطري اليمن ولم تغلق الحدود مع عدن، وعادت التجمعات العسكرية اليمنية الشمالية من جديد.

وبرز إلى الساحة الصراع الأيديولوجي بين شطري اليمن، تمثل ذلك باغتيال زعماء ثلاثة من شطري اليمن، فقد تم اغتيال الرئيس إبراهيم الحمدي، رئيس مجلس القيادة في اليمن الشمالي في أكتوبر ١٩٧٧م. وخلفه في السلطة رئيس هيئة الأركان العامة، أحمد الغشمي، وتم اغتياله في يونيو ١٩٧٨م. بواسطة حقيبة ملغومة قدمت من الجنوب اليمني مع مندوب الرئيس لليمن الجنوبي.

وفي يونيو أطاح الحزب الحاكم في اليمن الجنوبي بالرئيس سالم ربيع علي، وتم إعدامه رمياً بالرصاص، كونه تواطأ مع العناصر الرأسمالية الليبرالية في اليمن الشمالي، ورغب في الانفتاح مع دول الجوار، الممثلة بالسعودية، ودول الخليج، بما في ذلك عمان.. وتزعم الانقلاب الحزبي عبد الفتاح إسماعيل. ومن ثم اندلع صدام مسلح بين شطري اليمن في فبراير ١٩٧٩م.

وتدخلت الجامعة العربية لحل النزاع المسلح فكان اتفاق الكويت بين رئيسي شطري اليمن الذي عقد في الفترة من ٤-٦ مارس ١٩٧٩م، وأبرز ما اتفق عليه الطرفان ما يمكن تسميته بجدول زمني لتحقيق الوحدة بين شطري اليمن.

وفي يناير ١٩٨٠م قام الرئيس علي ناصر محمد، رئيس الشطر الجنوبي بزيارة إلى صنعاء، أسفرت عن بيان مشترك يؤكد على ضرورة توحيد الشطرين. وفي مطلع عام ١٩٨١م قام الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير دولة الكويت، بزيارة لشطري اليمن، وأكدت المباحثات على عوامل الوحدة بين الشطرين. وفي الثالث من ديسمبر أعلن عن اتفاق بتشكيل هيئات وحدوية من بينها المجلس اليمني الأعلى، ويضم رئيسي الشطرين لمتابعة سير الاتفاقات الوحدوية، وتشكيل سكرتارية للمجلس اليمني. وفي يناير ١٩٨٢م أعلن في عدن عن اتفاق الشطرين على مشروع دستوري يرمي إلى دمج الشطرين في دولة واحدة، وينص الدستور على أن الإسلام دين الدولة، وصنعاء العاصمة. وفي الثالث عشر من يناير ١٩٨٦م تفجر صراع حزبي بين الماركسيين الراديكاليين والمعتدلين، داخل الحزب الاشتراكي اليمني. تم تصفية الصف الأول من المتطرفين الماركسيين، وبرز إلى السطح الجناح المعتدل من الحزب.

وبإزاحة الصف الماركسي المتطرف تذلت مهام الوحدة حيث تم في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م الاندماج بين شطري اليمن، باسم الجمهورية اليمنية..

أهداف البحث:-

أولاً:- التعرف على المرحلة التاريخية لليمن المعاصر والذي مازال مجهولاً. ولم يتناوله أحد من المؤرخين، ولا يعتبر هذا البحث سبقاً كخبر ولكنه جهد نابع من معاناة البحث والاستقصاء.

ثانياً:- يعتبر الحدث الحدودي حدثاً تاريخياً، سوف يطرح على بساط البحث، وهو ليس حدثاً عابراً باعتباره أهم حدث قومي وحدوياً انتصرت له الإرادة الشعبية اليمنية.

ويحدد هذا البحث محدد المراحل الحدودية عبر العقدين الأخيرين.

ثالثاً:- الضرورة البحثية تقتضي التحليل التاريخي للصراع والحوار عبر سنوات طويلة من عمر سياسة شطري اليمن، والذي انتهى إلى الوحدة الاندماجية.

منهج البحث:-

غالباً ما تفرض الضرورة آليات البحث على الباحث وذلك من خلال منهج

تاريخي علمي يمكن من خلاله إخراج البحث إلى حيز التنفيذ بثوب جديد. ومن

خلال الاضلاع على المناهج التاريخية العديدة، لفت انتباه الباحث أن المرحلة البحثية

لقضايا اليمن المعاصر تتناسب والطرح التنظيري لمبدأ " التحدي والاستجابة"،

للمفكر الإنجليزي فيلسوف التاريخ " أرنولد توينبي".

ويعترض الباحث شح المراجع والمصادر الأساسية وكذلك الوثائق المعلنه، والتي

إن توفرت قد تشري البحث آفاقاً ومعرفة.

أقسام البحث:-

يقسم البحث إلى ثمانية فصول.تتناول الصراع التاريخي عبر المراحل التاريخية

في إطار وحدة الدولة اليمنية.

في تمهيد البحث :- خلفية الصراع لمجمل المحاولات الحدودية التي بدأت منذ

فك الاشتباك اليمني العثماني، والصراع اليمني الإنجليزي في عهد الأمام يحيى

حميد الدين، والصراع اليمني السعودي، ومحاولة الإمام أحمد يحيى حميد الدين

إلى عهد الانقلاب المدني ١٩٦٧م. وتناول التمهيد أيضاً قضية الاستقلال في اليمن الجنوبي. وتناول الفصل الأول: البنية الاجتماعية والاقتصادية في شطري اليمن. الفصل الثاني:- تضمن الاتجاه السياسي لليمن الشمالي ونتائج الحرب بين شطري اليمن عام ١٩٧٢م.

الفصل الثالث:- تناول الخلاف بين شطري اليمن وحركة التصحيح في اليمن الشمالي ما بين عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٧م. الفصل الرابع: ويتناول تطور العلاقات السياسية بين شطري اليمن. الفصل الخامس: يتضمن الاتجاهات السياسية لشطري اليمن على طريق الوحدة.

الفصل السادس: يتناول اتفاقية إعلان الوحدة.
الفصل السابع: يتناول إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم المرحلة الانتقالية.
الفصل الثامن: يتضمن الاتجاهات السياسية لدولة الوحدة اليمنية.
والله ولي التوفيق.

تقع اليمن في المنطقة الجغرافية الواقعة في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية، والتي تشمل الأراضي المتاخمة لسلطنة عمان شرقاً، وعدن حتى باب المندب غرباً، بامتداد ساحل المحيط الهندي جنوباً والمملكة العربية السعودية شمالاً وشرقاً ويحدها البحر الأحمر بامتداد الطرف الجنوبي من ساحله الشرقي حتى باب المندب.^١ من هنا كانت الأهمية الاستراتيجية لليمن بإطلالها على الضفة الشرقية لباب المندب المتحكم بحركة النقل والتجارة البحرية، ويصل آسيا بأوروبا عبر المحيط الهندي، فالبحر الأحمر المتصل بالبحر الأبيض المتوسط بواسطة قناة السويس^٢ وقد تميز باب المندب كثيراً بعد الاكتشافات النفطية التي منحت أهمية نتيجة لمرور ناقلات النفط عبره إلى الدول الغربية، وشكل بذلك إحدى نقاط الخناق العربية choke point، ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية. فالبحر الأحمر يعتبر ممراً بحرياً يربط البحر الأبيض المتوسط عبر قناة السويس، بالمحيط الهندي، بمعنى أن استراتيجية البحر الأحمر تكمن في تماسه وتجاوره مع مناطق عدة في الشرق الأوسط بما في ذلك العالم العربي ومنطقة الخليج والقرن الأفريقي والمحيط الهندي. وباب المندب الذي يقع بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية، وبين أفريقيا، والذي يربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. وتشطر جزيرة بريم هذا المضيق إلى قناة شرقية عرضها ميلان فقط وعمقها أقل من مئة قدم، وقناة غربية عرضها تسعة أميال وربيع، وعمقها يقارب ألف قدم. وتجري كل الملاحة عبر القناة الغربية على بعد ميلين عن جزيرة "بريم" وسبعة أميال عن الساحل الأفريقي. ويقع باب المندب بامتداده بين دول ثلاث هي: - الجمهورية اليمنية، على الجانب الشرقي، وجيبوتي، وإثيوبيا، على

١) محمود كامل الحامي. اليمن شماله وجنوبه، بيروت، دار بيروت ١، ص ٥.

٢) خالد الفاسمي: الوحدة اليمنية، حاضراً ومستقبلاً، الكويت، مكتب شركة كاظمة للنشر والترجمة والنويع\ و ط ٢٠١٩٨٧، ص ٢٥.

الجانب الغربي أو الأفريقي^(١)، وباستقلال أرتيريا عن إثيوبيا فقد احتلت المكانة التي كانت تحتلها إثيوبيا.

وتبلغ مساحة شطري اليمن "٥٣٣" ألف كم^(٢)، ويصل عدد السكان لشطري اليمن ما يقارب اثنين وعشرين مليون نسمة. وسمّى الرومان اليمن " بالعربية السعيدة " وهو تعبير أطلقه تجار اليونان والرومان، وكانت اليمن في القرن الأول الميلادي مستقلة ذات نفوذ سياسي واقتصادي. وكشفت النقوش والحفريات عن الدور الحضاري الكبير لليمن، وقامت دول ذات مكانة حضارية في تاريخ العالم القديم (الدولة المعينية، الدولة القتبانية، الدولة السبئية، ثم الدولة الحضرية). وجمعت الدولة الحميرية الأولى بين سبأ وذو ريدان، وأفرت الطموحات الوحشية لهذه الدولة صراعاً عسكرياً بين قبائل بكيل وحاشد.^(٣)

وقام الرومان بغزو اليمن في عام ٢٤٠ ق م،^(٤) وخضعت اليمن للغزو الحبشي في عام ٣٤٠ م، "وحقق ملوك حمير" التبعية انتصارات ساحقه على الغزو الحبشي الأول، الذي استمر ٢٨ عاماً. وبانتصار حمير عاد سلطانهم وحكموا من عام ٣٧٨-٥٢٥ م وفرضوا نفوذهم على كل الدويلات في جنوب الجزيرة العربية وأصبح لقب ملوكهم هو " ملك سبأ وذو ريدان وحضرموت ويمنت (اليمن) وفي عهد الاحتلال الحبشي الثاني الذي استمر ٧٢ عاماً، وتصدى لهم أحد ملوك حمير " سيف بن ذي يزن" بمساعدة الفرس، وحققت انتصاراً عظيماً في عام ٥٧٢ م، وبوفاته اعتلى العرش رجل من فارس يسمى " باذان" والذي اعتنق الإسلام في عام ٦٢٨ م.^(٥)

وبانتصار الإسلام في الجزيرة العربية، خضعت اليمن للدولة المركزية الإسلامية في المدينة المنورة، وبحكم طبيعة حركة الدعوة الإسلامية، ساهم

(١) السيد عليوه: الصراع والتعاون في البحر الأحمر" مجلة السياسة الدولية" عدد ٥٩ يناير، ١٩٨٠ م للطباعة والنشر، ص ٣٦.

(٢) محمود كامل الخامي: مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١٦.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٢٠.

(٥) جواد علي: تاريخ العرب قبل الإسلام، بغداد، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ج ٣، ص ٢٠٧-٢١٣.

اليمنيون في هذا الحراك العقائدي عبر الفتوحات الإسلامية، وقطن معظم القبائل المشاركة في الفتوحات الإسلامية مناطق عديدة من بقاع العالم الإسلامي من الشرق إلى الغرب. وعندما تمرد الطالبيون والحسينيون على الدولة الأموية، كانت اليمن متعاطفة مع أبناء علي بن أبي طالب. وبعث وجهاء اليمن إلى الهادي بن الحسين الرسل إلى الحجاز، ودخل اليمن عام ٨٩٣م^(١). ودخلت اليمن مرحلة سياسية ومذهبية جديدة من المناطق الشرقية من اليمن.

وتعاقب الولاة في العهد الأموي والعباسي على اليمن واستقل بعض هؤلاء الولاة عن الدولة المركزية الإسلامية. وتمكن آخر من حكم اليمن، من بني زياد، الحسين بن سلامة ٣٧٣-٤٠٣ هـ (١٠٠٧-١٠٢٧م) من بسط نفوذه على اليمن كلها وامتد سلطانه من الشحر حتى مكة المكرمة. وبوفاته عادت أحوال اليمن إلى التمزق، حتى قيام الدولة الصليحية (١٠٣٨-١١٣٨م)، وكان ولاؤها للفاطميين في مصر. وقد استطاع علي بن محمد الصليحي في عام ١٠٦٣م، القضاء على الدويلات المستقلة في صنعاء وفي الجند وفي عدن وفي تهامة، وقضى على دولة نجاح الحبشي الذي خلف بني زياد في الحكم، وامتد نفوذ الدولة الصليحية من الشحر إلى مكة^(٢). واستطاع أنصار الأئمة الزيدية بالتضامن مع الغالبية السنية في البلاد من إسقاط الدولة الصليحية التي دامت قرابة مائة وأربعين عاماً. وعادت أحوال اليمن إلى الاضطراب وكذا التنافس بين الأئمة الزيدية والسنين وأمراء الأقاليم، وسادت في البلاد الفوضى حتى عام الفتح الأيوبي لليمن عام ١١٧٣-١٢٢٩م، ولم يمض على حكمهم سوى سبعة وخمسين عاماً حتى استولت على السلطة الدولة الرسولية التي استمرت من (١٢٢٩-١٤٥٤م)، وكان أحد قادة جيوش الأيوبيين وهو عمر بن علي بن رسول مؤسس الدولة الرسولية، ويوسف بن علي بن رسول الذي امتد حكمه حوالي ستة وأربعين عاماً (١٢٤٩-١٢٩٥م) والذي فرض نهجاً وحدوياً على الأرض اليمنية كلها. وبضعف الدولة

(١) محمود كامل الخامي: مرجع، سابق، ص ١٥٢.

(٢) يعود الصليحيون إلى قبائل بام اليمنية، ونفطن على الحدود بين اليمن والسعودية، وهي من قبائل همدان.

الرسولية، لسيطرة عبيدهم ومواليهم على السلطة، استطاع بنو طاهر أن يقهروا الضعف الرسولي ويستولوا على السلطة من عام (١٤٤٦-١٥١٧م)، وأشهر ملوك بني طاهر عامر بن عبد الوهاب، وكرس جهده العسكري لإقامة دولة موحدة تحت سلطته، وخاض حروباً ضد مناوئيه من الزيديين الإماميين. وتمكن من هزيمة الإمام الزيدي في صنعاء وأخذه أسيراً إلى عاصمة الدولة الرسولية "تعز" واستولى على صنعاء، ثم صعدة، معقل الفكر الزيدي. وعندما اكتشف البرتغاليون ميناء عدن، وحاولوا الاستيلاء عليه عام ١٥١٣م (٩٢٠هـ)، حاول السلطان عامر صد البرتغاليين في البحر الأحمر، إلا أن الحاكم المصري قنصوه الغوري قام بإرسال حملة مملوكية بحجة مساعدة السلطان عامر تجاه الغزو البرتغالي، ووصلت القوات المملوكية إلى جزيرة كمران عام ١٥١٥م.

وطلبوا من السلطان عامر مددهم بالمؤن اللازمة لمواجهة العدو الغازي لكنه رفض ذلك. فوجد الإمام شرف الدين المناوي للسلطان عامر فرصة للاتصال بالمماليك لمساعدته على ضرب قوة السلطان عامر، وبالفعل انتهت الأحداث بمقتل السلطان عامر، وأخيه، الأمير عبد الملك، على أبواب صنعاء، عام ٩٢٤هـ، ١٥١٧م، في معركة شرسة طوت الصفحة الأخيرة من الدولة الطاهرية التي كان لسلطينها دور كبير في توحيد اليمن^(١) وحاول الإمام شرف الدين الاستقلال عن المماليك خلفائه إلا أنه لم يوفق. وانتهت المعارك بالغزو العثماني الأول لليمن عام ١٥٣٨م.^(٢)

واحتل سليمان باشا الأرناؤوطي عدن وقضى على آخر معقل من دولة آل طاهر، وهم الذين دعوه لمناصرتهم ضد الإمام شرف الدين، إلا أنه أظهر لهم الود وعند دخوله عدن قام بقتلهم عن طريق الخديعة، وكان ذاك بداية جديدة للصراع العثماني اليمني. وفي عام ١٥٤٧، احتلت القوات العثمانية صنعاء، ولجأ شرف الدين إلى القبائل خارج صنعاء مع ابنه المظهر، وبدأت سلسلة من الحروب بين الأئمة

(١) حمزة لقمان: معارك حاسمة من تاريخ اليمن، صنعاء، مركز الدراسات اليمنية، ١٩٧٨، ص ١١٧-١٢٤.

(٢) سيد مصطفى سالم: الفتح العثماني الأول لليمن، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية،

١٩٧٧م، ص ١١٣-١٦٩.

والعثمانيين^(١). وبموت المطهر خلفه المنصور القاسم بن محمد عام ١٥٩٨م والذي واصل حروبه ضد العثمانيين والتي اتخذت طابعاً مذهبياً بين السنة العثمانية، والزيدية، وبانسحاب الأتراك عام ١٦٣٥م استطاع المؤيد، ثم تبعه المتوكل من بسط نفوذ الدولة الزيدية على معظم الأراضي اليمنية. ولم يستمر الأمر بعدهما، فقد خلفهما خلف أضعوا الوحدة الوطنية بسبب خلافاتهم في البيعة، وعاد التمزق من جديد. وفي عام ١٨٤٩م عاد العثمانيون إلى اليمن وبسبب عودتهم توحد الأئمة الزيدية، وتجددت الحرب ضد القادمين واستمرت الحروب حتى عام ١٩١١م، عندما عقد الإمام يحيى حميد الدين، صلح دعان، مع العثمانيين. وفي عام ١٩١٨م سلم العثمانيون صنعاء للإمام يحيى. وفي الشطر الجنوبي من اليمن فقد احتل الإنجليز عدن عام ١٨٣٩م، واستمر الاحتلال حتى عام ١٩٦٧م..

حكومة الإمام يحيى حميد الدين:-

في عام ١٩٠٤م توفي الإمام محمد بن يحيى حميد الدين، وتم عقد البيعة لأبنيه يحيى حميد الدين.^(٢) ووقف كل من الإمام يحيى والأمير الإدريسي في خندق واحد ضد الأتراك حتى اتفاقية دعان ١٩١١م، بين الإمام يحيى والوالي التركي الحاكم في صنعاء.. وافترق الرفيقان، ليستمر الإدريسي على عدائه للأتراك. ومن أهم نتائج هذا الصلح اعتراف الأتراك بمكانة الإمام يحيى في شمال الهضبة بين أتباعه الزيديين، وحافظ الإمام على موقفه السلمي مع العثمانيين أثناء الحرب العالمية الأولى.^(٣) وفي عام ١٩١٤م تم التصديق على تقسيم اليمن بين بريطانيا وتركيا فتم تعيين الحدود.^(٤) ومنذ هذا التاريخ أقر التقسيم السياسي لليمن الكبير، وقد أدت الضغوط التي توالى على الدولة العثمانية، كاحتلال إيطاليا لليبيا، والحرب البلقانية في عام ١٩١٢م، التي انتهت بهزيمة تركيا، وخسرت كل الولايات

(١) فاروق عثمان أباطة: الحكم العثماني في اليمن، بيروت، دار العودة، ١٩٧٥م، ص ١٧٥ - ٢٣٨.

(٢) محمد بجي الحداد: تاريخ اليمن السياسي، القاهرة، دار الندا للطباعة، ط ٢، ١٩٧٦م، ص ٢٥٧.

(٣) فاروق عثمان. العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين ١٩١٩-١٩٣٩م، القاهرة، دار المعارف، ط " بدون" وتاريخ " بدون"، ص ١٤.

(٤) سلطان ناجي: نشأة الدعوة إلى الوحدة اليمنية، المستقبل العربي، بيروت، العدد (٥٩)، يناير، ١٩٨٤، ص ٣.

البلقانية إلى تكتل العالم الأوربي ضدها إذ اتفقت الدول الأوربية الطامعة في ممتلكات الدولة العثمانية، على تحديد مناطق نفوذ لكل منها.^١

وفي الثلاثين من شهر أكتوبر ١٩١٨م عقدت هدنة "موندروس" بين تركيا وبريطانيا، وقد رأى تسليم قواته إلى الإنجليز في الجنوب إذا لم يبادر الإمام يحيى باستلامها منه، لكن الظروف العسكرية للإمام يحيى لم تكن ملائمة، وسلم سعيد باشا نفسه وقواته إلى البريطانيين.^٢

"وقام الوالي العثماني بصنعاء، محمود نديم باشا باستدعاء، الإمام يحيى حميد الدين، لتسليمه صنعاء تنفيذاً لمعاهدة موندروس، وتسليمه مقاليد الحكم، وقصر غمدان، وكل ما به من معدات حربية، وأبدى الوالي العثماني محمود نديم باشا، حرصه الشديد على إبراز أهمية الإمام يحيى وشخصيته التاريخية باعتباره الوريث الشرعي للحكم العثماني في اليمن وذلك بعد جلاء العثمانيين منها وتبين ذلك من خلال برقية بعث بها إلى المندوب السامي البريطاني في عدن، والذي أوضح فيها بأنه سوف يقوم وبعض الجنود العثمانيين بواجبهم بتأمين البلاد إلى جانب القوات التابعة للإمام"^٣ وقد خير الإمام يحيى، محمود نديم باشا، بالبقاء إلى جانبه أو الرحيل بسلام وأمان، وقد اختار البقاء وكلفه الإمام يحيى بمهام وزارة الخارجية اليمنية. وعقب إعلان "هدنة موندروس" طلبت السلطات البريطانية في عدن من الإمام يحيى حميد الدين، تسليم القوات التركية المرابطة في أراضيه، وانتهى الأمر باحتلال القوات البريطانية المناطق المحيطة بعدن والتي عرفت باسم

(١) فاروق عثمان: المرجع السابق، ص ٥٥.

(٢) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩-١٩١٨م، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ص ٦٥٦.

(٣) فاروق عثمان أباطة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، مرجع سابق، ص ٦٥٩. انظر أيضاً: أمين سعيد: اليمن تاريخه السياسي منذ استقلاله في القرن الثالث الهجري، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ط ١، ١٩٥٩م، ص ٣٩.

المحميات.^١ ووجد الإمام يحيى نفسه في مواجهة مباشرة مع الإنجليز في جنوب اليمن.

والملاحظ أن المناطق المحيطة بعدن كانت مرتبطة بمعاهدات حماية بينها وبين الإنجليز، منذ السادس والعشرين من إبريل ١٨٧٢م، وقد بلغ عدد هذه المعاهدات إحدى وثلاثين معاهدة للحماية، غطت الجانب الغربي والجانب الشرقي لمحمية عدن^٢ أو تعتبر عدن منطقة نفوذ للبريطانيين، كما كانت صنعا للأتراك، لذلك كان الصراع قائماً بين العثمانيين والإنجليز، أسفر في النهاية عن التوصل إلى عقد اتفاقية تسوية الحدود بين منطقتي نفوذ هما داخل اليمن في شهر مارس ١٩١٤م.

وباستقلال الإمام يحيى في السلطة تجاهل اتفاقية الحدود التي ووقعت بين الدولة العثمانية والإنجليز على اعتبار أنها عقدت بين مغتصبين للأراضي اليمنية. وبزحف القوات البريطانية نحو المحميات استسلمت القوات البريطانية هناك، وأعلن الإمام يحيى رسمياً بأنه لا يعترف بأية اتفاقية عقدها الأتراك مع الإنجليز حول الأراضي اليمنية وأنه لا يتقيد بشيء منها إذ إنها باطلة لحصولها من غير صاحب الحق.^٣

وعندما استسلم الأتراك في لحج أعلن الإمام يحيى أنه غير ملزم بنتائج تصرفات الأتراك في تنازلهم واستسلامهم.^٤ فاستولت القوات البريطانية على مدينة الحديدة رداً على تصريحات الإمام يحيى.^٥

إلا أن الإنجليز قاموا بتسليم الحديدة إلى الإدريسي في أواخر يناير ١٩٢١م، عدو الإمام يحيى، واستطاع الإمام يحيى أن يقوم بحملات عسكرية متتابعة ضد

١) حسن أحمد أبو طالب : الصراع بين شطري اليمن، جذوره وتطورات، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ديسمبر، ١٩٧٩م، ص ١٣.

٢) فاروق عثمان : العلاقات البريطانية اليمنية بين الحربين العالميتين، مرجع سابق، القاهرة، دار المعارف، ص ٥٤.

٣) محمد كمال عبد الحميد: الاستعمار البريطاني في جنوب الجزيرة العربية، القاهرة، مطبعة السنة المحمدية، ط ٣، ص ٤٥.

٤) حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص ١٣.

٥) سلطان ناجي: مرجع سابق، ص ٣١.

الإدريسي، واسترد الحديدية من قبضة الإدريسي بعد حروب تكبد الإدريسي فيها خسائر كبيرة. وطلب الإمام يحيى من الحكومة البريطانية اعترافاً في حق سلطته على عدن والمحميات، على أن يمنح بريطانيا تنازلاً محدوداً بالشكل الإداري الذي يمكن أن تخضع له هذه المناطق الجنوبية مع حماية للمصالح البريطانية في عدن. وناقشت بريطانيا طلب الإمام يحيى في مؤتمر خبراء الشرق الأوسط الذي عقد في القاهرة عام ١٩٢١م، وكان الرأي الذي أبدوه هو عقد معاهدة مع الإمام يحيى، تعترف بدعواه عند هذا الحد، وكان الهدف احتواء الإمام يحيى إلى صفها.^١ وفي عدن رفض المقيم البريطاني هذا الرأي واعتبره استسلاماً للحكومة اليمنية. وفي فبراير ١٩٢٦م وقع الإمام يحيى معاهدة صداقة وتبادل تجاري مع إيطاليا وعقد معاهدة تسليح معها أيضاً في عام ١٩٢٧م. وفي عام ١٩٢٨م وقع الإمام يحيى "معاهدة تجارية" مع الاتحاد السوفييتي، وبموجبها سمح الإمام للسوفييت بتواجد بعثتهم التجارية في صنعاء.^٢ وكان الهدف من ذلك أن يمد الإمام جسوراً من العلاقات بينه وبين هذه الدول التي هي على خلاف مع بريطانيا. وتكون عوناً له في تحرير المحميات من أيدي الإنجليز عندما يقوم بمحاولة استردادها ولم يكن النصر حليف الإمام يحيى، فقد كان يحارب في جبهات^٣ متعددة، كجبهة الإدريسي في المناطق التهامية، ثم سقوط الإدريسي، والتهام آل سعود منطقة عسير وجيزان، إلى جانب تمرد بعض القبائل اليمنية في الداخل، وكانت قواته محدودة وجبهات القتال أكبر من إمكانيته. ودفع الصراع الدولي بين بريطانيا من جهة وألمانيا وإيطاليا من دول المحور في البحر الأحمر من جهة أخرى، إلى خطب ود الإمام يحيى واتخذت قراراً بعدم الاعتداء على ألمانا طق الجنوبية الخاضعة له عام ١٩٣٢م. وأوفدت بريطانيا بعثة خاصة تولى رئاستها حاكم عدن "الكولونيل رايلي" حيث تم التوقيع على معاهدة صنعاء بين الإمام يحيى والحكومة البريطانية

(١) سلطان ناجي: مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) حسن أبو طالب: مرجع سابق، ص ١٤.

(٣) المرجع نفسه: ص ١٤.

في عام ١٩٣٤م، وبموجبها اعترفت بريطانيا بحقوق اليمن في المحميات، والتعهد بالسلام والصداقة على أن تبقى الحدود على ما هي عليه، لمدة (٤٠ عاماً) قادمة "١". وصيغت المعاهدة بمضمون لا يحمل الإمام على التخلي عن السيادة الكلية لليمن الواحد. وقد قام الأمير عبد الله بزيارة إلى لندن تباحث مع وزير الدولة البريطاني قبل شهر من اغتيال الإمام يحيى حول قضية اليمن المحتل، وقال وكيل الوزارة البريطاني بأن موقف الإمام يحيى كان صلباً ويعتبر المنطقة الجنوبية جزءاً لا يتجزأ من اليمن. وخلال تلك المباحثات ظل الأمير يسمي المنطقة المتنازع عليها "الجهة الجنوبية من اليمن وترتب على معاهدة صنعاء ١٩٣٤م انسحاب القوات اليمنية من مناطق عدة من المحميات والتي كانت مرتبطة بمعاهدة حماية مع إنجلترا، في نفس العام فرضت الحرب السعودية اليمنية معاهدة الطائف في ترسيم الحدود بين الحكومة اليمنية والمملكة السعودية في ٢٠ مايو ١٩٣٤م. ولم تكن المعاهدة في صالح الإمام يحيى، إلا البند "الثاني والعشرين"، من المعاهدة الذي ينص على إعادة الحوار على مسألة تحديد الحدود في كل عشرين عاماً قمرياً وفي الثاني من إبريل ١٩٣٦م تكون حلف ثنائي بين بغداد والسعودية، أريد له أن يكون نواة للوحدة العربية، وأيدته الدوائر العربية الوطنية، ولما كانت اليمن حكومة مستقلة فقد أوفدت بغداد وفداً برئاسة عبد الله رشيد إلى صنعاء، لدعوة اليمن للانضمام إلى الحلف، ووصل الوفد العراقي إلى صنعاء في أواخر مارس ١٩٣٧م. فأصدر الإمام يحيى قراراً بتكوين وفد برئاسة عبد الله العمري، وضم علي بن إبراهيم قائد الجيش وعبد الكريم مطهر، رئيس الديوان، وعقدت جلسات عدة انتهت بالاتفاق على انضمام اليمن إلى الميثاق. وصدر بيان رسمي عن القصر الملكي يقضي بالموافقة على الانضمام إلى معاهدة الأخوة العربية والتحالف.^(٢) كذلك اشتركت اليمن للمرة الأولى في الاجتماع الذي دعت إليه مصر الحكومات العربية لمناقشة قضية فلسطين وتم إيفاد الأمير الحسين، ومحمد العمري، والشامي، الذين وصلوا

(١) سلطان ناجي: مرجع سابق، ص ٣١.

القاهرة في منتصف يناير ١٩٣٩م. وغادرت وفود الدول العربية التي اشتركت في المؤتمر وهي: مصر والسعودية والعراق والأردن واليمن والقاهرة إلى لندن، فاجتمعت إلى ممثلي الحكومة البريطانية. "٣" وأسفر الاجتماع عن عدم ارتياح بريطانيا للرأي العربي تجاه القضية الفلسطينية. وقد اشتركت اليمن في المحادثات الوندوية التي تقدمت بها مصر في دعوتها لاجتماع موسع للحكومات العربية، بدأ ذلك في عام ١٩٤٣م والتي انتهت بإعلان ميثاق جامعة الدول العربية. حيث أوفد الإمام، السيد حسين الكسبي ممثلاً عنه للاشتراك في المباحثات، والتوقيع على الميثاق، في ٢٢ مارس ١٩٤٥م، كما شاركت اليمن رسمياً في الدورة الثانية التي عقدتها الجامعة في شهر نوفمبر ١٩٤٥م، ومثلها علي المؤيد، ومحمد العمري، ورأس الأمير عبد الله الوفد اليمني في مؤتمر الإسكندرية في ٢٣ أغسطس عام ١٩٤٦م لمناقشة قضية فلسطين. "٤" وأوفد الإمام يحيى وفداً في شهر يوليو ١٩٤٧م إلى نيويورك، برئاسة وزير خارجيته لطلب الانضمام إلى الأمم المتحدة. واشترك وفد اليمن في جلسات الهيئة العامة التي عقدت في شهر سبتمبر عام ١٩٤٧م لمناقشة قضية فلسطين، كما اشترك في اجتماع اللجنة السياسية للهيئة في شهر أكتوبر من نفس العام وكانت معركة تقسيم فلسطين في أوج شدتها، وقد استنكر عضو الوفد حسن البغدادي، مشروع التقسيم، ومما قاله: "إن فكرة إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فكرة مصطنعة لا تستند إلى أي أساس قانوني، والطريقة التي اتبعت في فرض الانتداب والوطن القومي في فلسطين، كانت أكثر" الطرق شذوذاً في العلاقات الدولية.

جبهة المعارضة في حكومة الإمام يحيى:

في عام ١٩٣٦م كون أحمد المطاع، وعبد السلام صبره، ومحي الدين العنسي "جمعية هيئة النضال"، وكان من مهامها الإيقاع بين الإمام ورجال

(١) المرجع السابق: ص ١٣١.

الحكومة عن طريق تسرب أعضائها إلى جهاز الحكم. وخلق المنافسة بين أولاد الإمام يحيى.^١

وفي عام ١٩٣٨م تغير اتجاه الحركة السرية إلى عمل علني على شكل عمل ثقافي تمثل ذلك بإصدار مجلة الحكمة اليمانية، بعد موافقة وزير المعارف الأمير عبد الله بن الإمام يحيى، بأفكار إصلاحية مبنية على أسس إسلامية.^٢ وكان لبطانة الإمام دور كبير في استغلال مواقف المواطنين تجاه الإمام الحاكم، وانعكس هذا الاتجاه لدى المثقفين الوطنيين تجاه الإمام يحيى وتنزيهه، كقول الشاعر محمد محمود الزبيري:-

من أين يأتيك العدو وأنت في أرض تكاد صخورها تتشيع.^٣

ولعل هذا التنزيه نتيجة لاتصال الإمام يحيى بالشعب عن طريق الالتقاء بالناس، أفراداً وجماعات فيسألهم من أي مكان أنتم، ويسألهم عن أحوالهم، وعن الزراعة، والأمطار والأرض، كما كان يترحم على الأموات بأسمائهم. فاعتبر الفلاحون هذه الدراية بكل الناس من علم الغيب، لهذا كانت القبائل الزيدية والفلاحون في أقصى الشمال يقيمون بدعائه وتقديم النذر إليه، وكان لهذا الاهتمام من قبل الإمام يحيى عامل ترابط بين الدولة الممثلة بالإمام والشعب، وإذا شكوا الناس بأحد الموظفين يتغاضى عنه شهوراً ثم يقوم بعزله، من أجل أن لا يشعر المشكوبه بأنه مطلق اليد.^٤

واهتم الإمام بتأمين الطرقات والمدن من السطو على المسافرين، لذلك لم يعرف المثقفون الإمام يحيى، أكثر مما عرفه العامة، من الفلاحين والقبائل. لهذا كان المعارضون يرون في الإمام جانب الاستبداد، والجمود في التفكير أمام متغيرات دولية. وكان الذي يبدي النصيحة مصيره السجن، وعندما وضع محمد

١) محمد إبراهيم الحلوة: التحديث السياسي في اليمن الشمالي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٣٥، ص ١٥٠.

٢) المرجع نفسه: ص ١٥١.

٣) عبد الله البر دوي: اليمن الجمهوري، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ط ١، ١٩٨٣م، ص ٤٧.

٤) المرجع نفسه: ص ٤٨.

محمود الزبيري خطه إصلاحية، كان السجن مأواه، فقد كان الإمام أشبه إلى حد ما بالسلطان عبد الحميد الثاني -على حد تعبير البردوني-، يرفض الحوار في مسألة الإصلاح على طريقة المجددين الإصلاحيين، وكان الأمير أحمد يتجهز على أبيه، ليكسب الساخطين عليه، لذلك كان الإصلاحيون يعتبرون الإمام يحيى هو العقبة الكأداء أمام التغييرات المطلوبة، وسقوطه نهاية للجمود، فامتدح الإصلاحيون الأمير أحمد، وخلع عليه المثقفون ولاية العهد على حد قول الزبيري:-

اجعل ولي العهد سيفاً في يديك وساعداً^١

حاشاك تحرق مهجة حسبتك ظلاً بارداً

لقد اعتبر المعارضون من مفكري المذهب الزيدي، الأمير أحمد، غير مؤهل للحكم بعد أبيه لأنه غير مكتمل الشروط فقهيّاً، إلا أن أحمد كان له رجال يعملون سراً لحسابه، وأعد مدينة حجة، قاعدة له، وكان عبد الله بن أحمد الوزير في رأي الانقلابيين مكتمل الشروط في الإمامة، وكان عبد الله الوزير في الوقت ذاته كان عبد الله بن علي الوزير متزوجاً بالأميرة تقيّة، ابنة الإمام يحيى.

وقد كان عام ١٩٤٧م بداية لمعارضة آل الوزير، على حين أصيب الإمام يحيى في صحته ووصل التنظيم لآل الوزير إلى مرحلة الإطاحة بالإمام المسن يحيى في ١٧ فبراير ١٩٤٨م. وأعلن عبد الله الوزير إماماً^٢. وبادر بإنشاء مجلس للشورى ضم إليه بعض أنصاره، وولى رئاسته، الأمير إبراهيم (الجل الثامن للإمام يحيى)، وكان هارباً من أبيه، عندما أبلغ عنه أنه يشرب الخمر، فأقام عليه الحد. فهرب إلى أرتيريا أولاً ثم توجه إلى عدن وانضم للمعارضة ولقب بسيف الحق^٣. إلا أن هذه الحركة لم يكتب لها البقاء، فقد تمكن ولي العهد أحمد، من تجميع أنصاره في لواء حجة، ومنها بدأ في تشكيل قوة عسكرية من القبائل وتوجه منها إلى صنعاء مصحوباً بإخوته، الحسن والعباس، وتمكن من احتلال صنعاء في الثالث عشر من

(١) البردوني: مرجع سابق، ص ٤٨.

(٢) المرجع نفسه: ص ٣٣٠.

(٣) أمين سعيد: مرجع سابق، ص ١٣٨.

مارس ١٩٤٨م. وأنهى حكومة بيت الوزير، ونفذ في الانقلابيين حكم الإعدام، ومن صنعاء توجه إلى تعز، حيث جعلها مقراً له.^١

الإطار العام للسياسة الداخلية للإمام يحيى:-

أقام الإمام يحيى سياسته على نمط دولة مركزية تقليدية، فقد كان أشبه بشيخ قبيلة كبيرة.. واعتبر نفسه مسئولاً عن كل صغيرة وكبيرة، ومسئولاً إدارياً عن كل اليمن، فتعين مدير ناحية - كان يسمى "عامل" -، لا يتم إلا عن طريق الإمام مباشرة، وكان نظامه يوحي بأنه امتداد لأفكار القبيلة وبحكم ثقافته الدينية كان من المتمسكين بالقديم مع ميله للاستفادة من الجديد، وقد منح نفسه حق التصرف في كل شيء. وجمع بين يديه السلطات التنفيذية والقضائية، والتشريعية، ويعتبر الإمام أيضاً من أنصار الدعوة للجامعة الإسلامية.^٢ وقد أثر الإمام يحيى، سياسة العزلة حتى يبتعد عن الآراء الإصلاحية الجديدة، لبعدها في نظره عن تعاليم القرآن، ويرى البعد عن كل نشاط سياسي واجتماعي وثقافي، كما كان يعتقد أن دخول الأجانب إلى اليمن سيؤثر على استقلالها.^٣ ويرى المتخصصون في الفقه الزيدي أن الإمام يحيى قد أدخل بشروط الاختيار لولاية العهد فقد كان نجله أحمد (ولي العهد)، رجلاً عسكرياً صرفاً ولم يكن فقيهاً متميزاً بالشروط التي تم اختيار يحيى إماماً بموجبها. وكانت هذه المبررات هي التي عمل بها آل الوزير للخلاص منه. وابتدع الإمام يحيى نظام الرهائن - كان معمولاً به في العهد العثماني على المناطق المتمردة فقط-، بحيث يختار رهائنه من بين العائلات الكبيرة، والقبلية من أجل استتباب أمن السلطة وليكونوا وسيلة ضغط لأي تمرد قادم^٤، من قبل المشايخ والأعيان، وهؤلاء الرهائن سواء كانوا من الشباب،

(١) محمد إبراهيم الحلوة: مرجع سابق، ص ١٥٠.

(٢) د. مطهر محمد إسماعيل العزي: التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، "رسالة دكتوراه"، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ١٩٨٣، ص ٥٧.

(٣) المرجع نفسه: ص ٥٧.

(٤) محمد سعيد العطار: التخلف الاقتصادي والاجتماعي في اليمن، الجزائر، المطبعة الوطنية الجزائرية، ط ١، ١٩٦٥م، ص ٧٧.

أومن الشيوخ، يجمعون في العاصمة ويوضعون تحت مراقبة شديدة. إلا أنهم كانوا يحظون برعاية الدولة من حيث التعليم والصحة.

حكومة الإمام أحمد يحيى حميد الدين:-

نقل الإمام أحمد عاصمة دولته بعد البيعة التي بوع بها بالإمامة، إلى مدينة "تعز"، وكان في عهد أبيه أميراً عليها، واتخذها مقراً له، وكلف الأمير الحسن، أكبر أشقائه سناً، برئاسة الوزارة، وجعل محل إقامته صنعاء، وكلفه إلى جانب ذلك بوزارة الداخلية، وتولى أخوه عبد الله وزارة الخارجية، والأمير إسماعيل وزارة المعارف. والقاسم وزارة المواصلات، وبيت النية تجاه إخوته وقطع عنهم خط الوصول إلى السلطة، حيث عمل على الأخذ بالبيعة لنجله البكر الأمير محمد البدر، وولاه بعد القضاء على محاولة الانقلاب التي قام بها الأمير عبد الله عام ١٩٥٥م، ونودي به ولي عهد دولة اليمن، وقائد الجيش الأعلى، كما جعله نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية ووزيراً للدفاع.^١

ولعل أهم المشكلات التي واجهت حكومة الإمام أحمد، هي الخاصة بمشكلات الحدود، ففي التاسع من يناير ١٩٥٤م، أصدرت المفوضية اليمنية في لندن بياناً يصف حوادث الحدود بين شطري اليمن، ورد البيان على الاتهامات التي وجهتها بريطانيا للمملكة اليمنية بشأن تهديد السلام في المنطقة، حيث أكد البيان أن الجنود الإنجليز احتلوا مناطق حدودية، مازال النزاع عليها قائماً. ويعد ذلك خرقاً لاتفاقيتي ١٩٣٤ و١٩٥١م. وأن اليمن المتوكلية لم تتنازل عن هذه المناطق الجنوبية التابعة لليمن. وقد جاء البيان رداً على تصريح الحاكم البريطاني في عدن الذي أعلن في خطابه أمام سلاطين ومشايخ المناطق التي تضم محمية عدن الغربية عن تأييد بريطانيا بإقامة اتحاد يماني، واعتبر البيان اقتراح بريطانيا بإقامة اتحاد يماني تحت اسم "اتحاد الجنوب العربي" مناقضاً للمواثيق بين البلدين، ويعتبر عدواناً ضد اليمن. بينما شجب الإمام فكرة الاتحاد، هاجمت الجامعة العربية المخططات البريطانية في المنطقة، ووصفتها بأنها تعبير عن الاستعمار الجديد وأنها تهدف إلى

(١) أمين سعيد: مرجع سابق، ص ٣١٣..

تعميق تجزئة العالم العربي واليمن الواحد. وبصدد ذلك أوفدت الجامعة العربية بعثة برئاسة الأمين العام للجامعة العربية، لزيارة اليمن بشطريه، ولبحث الموقف مع الإمام أحمد وتوجهت البعثة نحو الجنوب لمقابلة الحاكم البريطاني، الذي أبدى دهشته لعدم موافقة الجامعة العربية على إقامة اتحاد الجنوب اليمني، في حين أنها تؤيد فكرة الوحدة العربية. وفي شهر فبراير ١٩٥٨ اتحدت مصر وسوريا تحت اسم "الجمهورية العربية المتحدة" وتقدمت اليمن المتوكلية بطلب الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، وبعث الإمام أحمد، ولي عهده محمد البدر، للتوقيع على الميثاق. وقد أسهم الإمام أحمد، مادياً في ميزانية هذا الاتحاد، وبحدود إمكانية اليمن،^(٢) ويفسر ميثاق الاتحاد الأهداف التي من أجلها تكون الاتحاد، وتناول الميثاق الذي تكون من ٢٢ مادة، العلاقة بين اليمن والاتحاد بحيث تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية، وبنظام الحكم الخاص بها، وتناول الميثاق توحد السياسة الخارجية لدولة الاتحاد ويتولى التمثيل السياسي والقنصلي للاتحاد في الخارج هيئة واحدة في الأحوال التي يقرر فيها الاتحاد ذلك.. وأن يكون للاتحاد قوات مسلحة موحدة.. وتنظيم الشؤون الاقتصادية في الاتحاد وفقاً لخطط مرسومة تهدف إلى تنمية الإنتاج واستغلال موارد الثروة الطبيعية وتنسيق النشاط الاقتصادي.. وينشأ بين البلاد المتحدة اتحاد جمركي وذلك بالشروط والأوضاع التي يحددها القانون. ويشرف على شأن الاتحاد مجلس أعلى يشكل من رؤساء الدول الأعضاء.. ويسانده مجلس الاتحاد.. ويبين القانون عدد أعضاء المجلس ومدة عضويتهم والأحكام الخاصة بهم.. وتكون رئاسة مجلس الاتحاد بالتناوب سنوياً.. ويختص المجلس الأعلى برسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل السياسية والدفاعية، والاقتصادية والثقافية، وتصدر قرارات المجلس بالإجماع، ويصدر المجلس الأعلى القوانين الاتحادية التي يختص بإصدارها وفقاً لأحكام الميثاق. وذلك بعد موافقة السلطات المختصة في كل دولة من دول الاتحاد. يتبع مجلس الاتحاد الهيئات الآتية:

أ- مجلس الدفاع.

ب- المجلس الاقتصادي.

ج- المجلس الثقافي.

وتعرض قرارات هذه الهيئات على مجلس الاتحاد للتصديق عليها ويكون للقوانين الاتحادية قوة إلزامية في إطار دول الاتحاد، وتعين كل دولة من دول الاتحاد وزيراً لها في مجلس اتحاد الدول العربية المشتركة. للإشراف على تنفيذ قرارات الاتحاد في الإقليم الذي يتبعه. وألغي التمثيل السياسي بين الدول الأعضاء في الاتحاد وقد وقع على الميثاق كل من رئيس الجمهورية العربية المتحدة، جمال عبد الناصر، وولي عهد المملكة المتوكلية^١ اليمنية، الأمير محمد البدر، في القاهرة أعلن ولي العهد محمد البدر، أن علاقة بلده مع الجمهورية العربية المتحدة، "سوف تؤدي إلى تحرير الجنوب المحتل".^٢ وأعلن الأستاذ "ستوكي" بقوله: "إنه في شتاء ١٩٥٩م فاجأت مفوضيه المملكة المتوكلية اليمنية في واشنطن، موظفي وزارة الخارجية المهتمين بالشئون العربية، بإرسالها بطاقة تهنئة فاخره وغير عادية، بها خريطة كبيرة للجزيرة العربية، تمثلت فيها العاصمة اليمنية صنعاء، بجوهرة صغيرة، تحيطها منطقة مظلمة، بالإضافة إلى اليمن، عدن وكل محمية عدن، وظفار، ومسقط، وعمان، وشاطئ الإمارات المتصالحة وجزءاً كبيراً من الربع الخالي، ونجران وعسير."^٣

ورداً على ذلك أنشأت بريطانيا في عام ١٩٥٩، اتحاداً فيدرالياً لإمارات الجنوب والذي تم تعيينه من قبل السلطات البريطانية. ولقد اتسمت السياسة الخارجية لحكومة الإمام أحمد، بنوع من الحذر الشديد، فعلى الرغم مما يربط اليمن باتحاد الجمهورية العربية المتحدة من ميثاق حدد خصوصية اليمن بالاتحاد، إلا أن الأمر لم يكن مقبولاً لدى الإمام أحمد، من قرارات التأميم التي اتخذها عبد

(١) مركز دراسات الوحدة العربية (المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٧م)، دراسة وثائقية، إعداد: يوسف حوري، ص ٣٦٧-٣٦٨، ميثاق اتحاد الدول العربية المتحدة بين الجمهورية العربية المتحدة، اليمن والدول التي تقبل الانضمام إلى هذا الاتحاد، دمشق ٨ آذار ١٩٥٨م. انظر صحيفة الحياة (عدد ٣٦٤٢) تاريخ ١٩٥٨/٣/٩، ص ٢٠١.

(٢) سلطان ناجي: مرجع سابق، ص ٣٩.

، Yemen. the politics of Yemen Arab republic, Robet.w.Stookey (٣ p. 1, 1978, cool; West view, Boulder

الناصر، وهي التي انعكست بشكل سلبي على الوحدة المصرية السورية. لأنها جاءت بقرار فردي في ظروف غير ملائمة. وكان رد الفعل اليمني أن أصدر الإمام بياناً تضمن نصيحة للزعماء العرب والمسلمين دون تحديد، ونظم قصيدة شعرية افتتحها بالقول:-

هيا بنا لوحدة مبنية	على أصول بيننا مرعية
قانونها شريعة الإسلام	قدسية الأوصاف والأحكام
ليس بها شائبة من البدع	تجيز ما الإسلام عنه قد منع
من أخذ للناس من أموال	وما تكسبوا من الحلال
بحجة التأميم والمعادلة	بين ذوي المال ومن لا مال له
لأن هذا ماله دليل	في الدين أو تجيزه العقول
فأخذ مال الناس بالإرغام	جريمة في شرعة الإسلام
ولا يجوز أخذ مال الغير	إلا بأن يرضى بدون ضير. ^(١)

وقد جاء في البيان "ولما رأينا من الاختلاف القائم بين بعض إخواننا من رؤساء وملوك الدول العربية، الذي نجم عنه تبادل الشتائم والتراشق بالتهم، والتناوب بالألقاب التي غصت بها صحافتها ورشقت بها إذاعتها، الأمر الذي وسع شقة الخلاف، ولم تجد الشعوب العربية والإسلامية من ورائه إلا التناوب والتخاصم وإقرار عين العدو المشترك من الصهيونيين والمستعمرين، بهذه الدوافع النبيلة وبالنية الحسنة التي يعلم بها الله، وجهنا إلى الجميع نصيحتنا التي لم نقصد من ورائها شخصاً بعينه ولا قطراً بخصوصه وإنما وجهناها نصيحة عامة إلى عموم العرب والمسلمين..^(٢) أشارت هذه النصيحة عبد الناصر، مما جعل الجمهورية العربية المتحدة، تقرر إنهاء الاتحاد مع اليمن، فأصدرت بياناً جاء فيه:- "قررت حكومة الجمهورية العربية المتحدة أن تنهي أعمال اتحاد الدول العربية الذي كان

(١) محمد حسنين هيكل: "بصراحة" الأهرام، عدد(٢٧٤١١)، ٢٩/١٢/١٩٦١م، "مرحلة الصراحة والوضوح"

انظر أيضاً: يوسف خوري، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

(٢) يوسف خوري: مرجع سابق، ص ٣٧٧.

يجمعها مع حكومة حضرة صاحب أجلاله أحمد حميد الدين. إمام اليمن، وترى حكومة الجمهورية العربية المتحدة وهي تتخذ هذا القرار أن تعلن للرأي العام العربي حقيقة الدوافع التي حدثت بها إلى هذه الخطوة.^١ لقد استعرض البيان الدوافع للانفصال، ومن المبررات التي أوردها، أن هناك اختلافاً في وجهات النظر بين الحكومة اليمنية، والاتحاد، وأن الجمهورية العربية المتحدة ملتزمة بتحقيق العدل الاجتماعي وأن موقف الجمهورية العربية المتحدة من قضية الوحدة أو الاتحاد لا يمكن أن تقوم على توافق بينها وبين الأطراف التي يعينها الأمر على حلول مشاكل التطور الاجتماعي، وأنها أقبلت على خطوه إقامة الاتحاد العربي تملؤها الآمال، بأن يكون أداة في خدمة الشعب اليمني، ولكن تجارب السنوات الماضية أكدت أن الشعب اليمني لم يستفيد من التجربة.^٢

والملاحظ أن الإمام أحمد، لم يكن صادقاً فيما قاله من أن البيان الذي أصدره عبارة عن نصيحة عامة، فقد قصد بها عبد الناصر بالفعل، واعتبر الإمام قرارات عبد الناصر، في التأميم خارجة عن المؤلف وبعيدة عن الدين، وأنها طريق نحو الاشتراكية العلمية التي ينادي بها الاتحاد السوفيتي ويرعاها، لكنه تناسى أنها قضية داخلية لا شأن له بها، بحكم المادة (٢) من الميثاق المنظم للعلاقة بين اليمن والاتحاد، والتي تؤكد: "أن تحتفظ كل دولة بشخصيتها الاعتبارية وبنظام الحكم الخاص بها" وعلى الرغم من أن قرارات التأميم كانت من الأسباب التي ساعدت على الانفصال بين مصر وسوريا، فقد كان قرار عبد الناصر بإنهاء عمل الوحدة مع اليمن، بعيداً عن المنظور القومي الذي كان يؤكد في خطابه السياسي، وتجاهل فكرة المد الوحدوي من خلال الاتجاه السياسي والثقافي الذي يعزز فكرة التواصل بين الشعبين الشقيقين، وإخراج اليمن من العزلة الثقافية والسياسية عن العالم. لقد كان الشعب اليمني معزولاً حتى عن المفاهيم العامة لمبادئ الحياة المعاصرة. لأن الظروف السياسية التي تتحكم بمقالات الأمور، فرضت

(١) المرجع نفسه، ص ٣٧٨.

(٢) المرجع نفسه: ص ٣٧٨، نفاً عن حربة الحياة - بيروت، العدد (٤٨١٧)، تاريخ ٢٨ / ١٢ / ١٩٦١م.

طوقاً من الحرص والحذر، بحكم التركيبة الثقافية للإمام أحمد، الذي كان ينظر للحراك السياسي المتنامي في الداخل بمنظار أسود.

الإمام أحمد وجبهة المعارضة:-

بعد أن تم القبض على رجال انقلاب عام ١٩٤٨م، تم إيداعهم سجن "حجة"، وقد ضم هذا السجن نخبة من المثقفين الممتازين. وكان لهؤلاء المثقفين دور كبير في التخطيط لتمزيق الأسرة الحاكمة من الداخل، بالإحياء بأحقية بعض من إخوة الإمام بولاية العهد. كما أوعزوا للأمير محمد البدر نجل الإمام أحمد بأحقية بولاية العهد. وقد استهوت فكرة ولاية العهد الأمير محمد، خاصة وأن منطق الفقه الزيدي يرى أن أهل الحل والعقد هم الذين يقررون اختيار إمامهم، وبالتالي فقد خالف الإمام أحمد قضية من أهم قضايا الفكر الزيدي حول مسألة الإمامة والخلافة، حيث جعل الخلافة وراثية ومن ثم عارضه المعارضون، وبدأ الاحتكاك بين الإمام أحمد وإخوته. وبدأ الأمير البدر بمراسلة من يثق بهم من العلماء لأخذ البيعة له. وتوجه الأمير البدر إلى حجة، معقل المعتقلين المثقفين، وجاملهم فجاملوه وأعلنوا له البيعة، مما دفع بالأمير الحسن وإخوته، إلى إعلان المعارضة، وطالبوا الإمام أحمد أن يوقف الدعوة للمبايعة لابنه البدر، وأن يرجع، الأرياني، والنعمان، والشماحي والشامي، وغيرهم من دعائها إلى سجن حجة. فأمر الإمام بوقف الدعوة إليها.

واستمر الانشقاق داخل الأسرة الحاكمة، وزاد قلق الإمام أحمد من شدة معارضة أخيه الحسن، وعمل المثقفون على زعزعة الوضع أكثر، إذ أشاعوا أن هناك مؤامرة انقلابية يدبر لها الحسن وإخوته لاغتيال البدر والإمام، فزاد غيظ الإمام وهمه من طموح الأمير الحسن، فكلفه الإمام بمهمة خارج اليمن، وأسند رئاسة الوزارة إلى أخيه الأمير عبد الله. واستتب الأمر للأمير البدر كولي للعهد، وتنازع الطموح نفسية الأمير عبد الله بأحقية بولاية العهد، وبدأ يتصل بقيادة الجيش سرا ويبيدي لهم الود. وكسب ثقة القادة وأخذ يبيدي لهم روح التذمر من الإمام أحمد، وولي العهد، وعدم الرضا بالواقع، وإن التغيير يستلزم الالتفاف كجبهة

واحدة، وبدأ التخطيط للانقلاب، وقد أوكل المهمة إلى المقدم أحمد الثلثيا ورفاقه من الضباط.^١

كانت الخطة دقيقة بحيث يتم حصار قصر الإمام أحمد "بتعز" بقوة عسكرية موالية للمقدم أحمد الثلثيا، ويمنع أي اتصال بالإمام، ويتم حصار قصر الأمير البدر بصنعاء، وباقي الأمراء واعتقال كل المسئولين المقربين من الإمام والموالين له، والقضاء على أية مقاومة يبدونها المحاصرون، والأستيلاء على مبنى الإذاعة اليمنية، وإعلان بيان الثورة ضد حكم الإمام أحمد بعد إرغامه على التنازل للأمير عبد الله عن الحكم، وفرض حراسة مشددة على الإمام، وإعداد فرق عسكرية للدفاع عن صنعاء، من غزو قبلي، والاستعانة بزعماء القبائل الموالية للأمير عبد الله، والتصدي للقبائل الموالية للإمام أحمد، وبعد السيطرة على الموقف يتم الإعلان عن تشكيل وزارة تتولى إدارة الحكم.^٢ "تحرك الجيش نحو قصر الإمام بعد أن أطلقوا الرصاص من ثكناتهم على قصر الإمام أحمد، الذي يقيم فيه والمجاور للثكنات العسكرية، وأطلقت المدفعية على القصر عدة طلقات، ومن ثم اتصل الأمير عبد الله تلفونيا بالإمام، يستأذنه الخروج إلى المواقع العسكرية لتهدئة الموقف والتعرف على مطالب الجيش."^٣ وفي موقع ثكنات الجيش التقى بقائد الجناح العسكري للانقلاب، واتفقا سوياً على إيفاد مجموعة من العلماء في تعز

(١) فحي الديب: عبد الناصر وحركة التحرر اليمني، بيروت، دار المسنبل العربي، ط١، ١٩٩٠م، ص٥٩. ويضيف المؤلف أن الثلثيا قام بالتنسيق مع رئيس البعثة العسكرية المصرية في اليمن، الصاغ أحمد كمال أبو الفتح..

(٢) المرجع نفسه: ص٦٠- - ويعلق على ذلك أيضاً أن مطالب الثوار من مصر تركزت على الاعتراف الفوري بالوضع الجديد باليمن وتزويد الثورة اليمنية بعدد أربع طائرات حربية مصرية، بطيارها، لاستخدامها في ردع أي قبيلة مناصرة للثورة، وإرسال بعثة عسكرية وفيه لمساندة الثوار، وإيفاد منخصصين في كافة مجالات إدارة السلطة لوضع الأسس الجديدة لنظام الحكم الجديد.

ويشير عبد الرحمن البيضاوي، في كتابه (مصر وثورة اليمن)، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩٩٣، ص٥٢، أن الانقلاب الذي قاده أحمد الثلثيا، في ٣١ مارس ١٩٥٥م، خطط له الملازم محمد خالد سيف، ولم تولده مصر ولم تحرك له البعثة المصري ساكناً بينما كانت على مقربة من مسرح الانقلاب في تعز..

(٣) محمد يحيى الحداد: تاريخ اليمن السياسي، مرجع سابق، ص٣٨٧.

إلى الإمام أحمد، لإقناعه بالتنازل عن العرش لأخيه الأمير عبد الله، وكتب الإمام تنازله على النحو التالي:-

"لقد كان ما كان في علم الله والآن وقد وفق الله الجميع لما فيه الخير والصالح، فإننا حملنا الأخ سيف الإسلام عبد الله الأمان وكان منا التنازل على أن يقوم بالأمر، ويجريها على شريعة الله سبحانه وتعالى ولم يبق ما يوجب الأخذ والرد، وقد كان هذا بحضور جماعة من العلماء، فليعد كل أحد إلى محله للقيام بأعمال الناس، وعليكم جميعاً اعتماد أوامره ومن خالف هذا فعليه حجة الله، والله الموفق والسلام عليكم"^١

واقتنع قادة الانقلاب بالتنازل الخطي، وتركوا الإمام أحمد، دون مراقبة تحركاته، ومنعه من الخروج ومنع الدخول إليه، وبويع الأمير عبد الله إماماً، وقام بطبع وثيقة التنازل عن الحكم إليه، وبث بها إلى مراكز ومناطق اليمن، وعين العباس أخاه نائباً عنه في صنعاء، كما كلف الأمير العباس بتشكيل الوزارة، وأصدرت وزارة الخارجية بياناً جاء فيه:-

"إنه بالنظر إلى ما أصاب الإمام أحمد من اعتلال في صحته، فقد توجهت هيئة من العلماء مقدمة رجاءها إلى جلالته بتفويض الأمر إلى شقيقه سمو الأمير عبد الله، فلبى هذه الرغبة، وكانت البيعة عامة من قبل أصحاب السمو الأمراء، وهيئات العلماء والجيش وأعيان البلاد لتتصيب جلالته الإمام عبد الله إماماً شرعياً، وملكاً للمملكة المتوكلية اليمنية".^٢ "إلا أن الإمام أحمد استطاع الاتصال بابنه الأمير البدر، في الحديدة، وأمره بالانتقال إلى مدينة "حجة" لتجميع القبائل فيها لنجدته، فاتجه البدر إلى حجة، وأطلق الأسرى المعتقلين فيها، وبعث إلى الرياض، أحمد محمد نعمان، على رأس وفد لطلب المساعدة من الملك سعود، واتصل بقيادات الجيش في صنعاء وأمرهم بالقبض على عمه العباس، كما اتصل البدر بالقيادات المتواجدة في "تعز" وتم إلقاء القبض على العباس في صنعاء وإرساله

(١) الحداد مرجع سابق، ص ٣٨٨.

(٢) الحداد: المرجع السابق، ص ٣٨٨.

إلى سجن "حجة". واستطاع الإمام أحمد الخروج من قصره المحاصر، لابساً سلاحه. وأمر الحرس على الفور بحجز جميع السيارات التي تمر من باب القصر، وفيها نقل النساء من قصر العرضي إلى قصر صالة، ثم بدأ الضرب على الشكنات من قصره المسيطر عليه بعد أن أشعل النيران من شرفات القصر تسانده المدفعية التي ضمن ولاءها، وقطع الماء، والنور عن المعسكرات واستمر إطلاق النار من نهار الثلاثاء، وليلة الأربعاء، إلا من هدنة قصيرة أثناء الليل كان قد تم الاتفاق عليها بين الإمامين تلفونيا لإرسال من يتفاوض مع الإمام أحمد، لوضع صيغة استسلام لقادة الحركة. إلا أن مندوب قيادة الحركة الانفلائية، محمد بن يحيى الذري، تواطأ في مهمته ولم يذهب إلى الإمام أحمد، بل توجه إلى منزله. وانتظر قادة الحركة نتيجة الاتفاق. وفي صباح يوم الأربعاء استأنف الإمام أحمد قصف المعسكرات برشاشات قصره، وبقنابل مدفعية قاهرة تعز واستسلم الإمام عبد الله، ومن بقي من القادة العسكريين، وتم القبض على أحمد الثاليا، في منطقة الحويان، أثناء هروبه وتم تسليمه للإمام. وخرج الإمام في اليوم التالي، في الثاني من إبريل ١٩٥٥م إلى ميدان العرضي، و تم إعدام قادة الحركة.^١

أما الحركة الثانية فقد نظمها بعض زعماء القبائل من خلال مؤتمر عقد في صنعاء في عام ١٩٥٨م. واجمعوا أمرهم على التمرد ضد الإمام، واستولت القبائل على مراكز الحكومة في خمر وريدة وحوث وذي بين من حاشد وفي برط والجوف من بكيل وفي مأرب من مراد وفي صرواح وجحا نه من خولان. واستطاع الإمام أحمد أن يقمع تلك الحركة عن طريق القبائل المنافسة لها وتم إعدام رموز الحركة وفي طليعتهم، حسين الأحمر وابنه حميد.^٢

(١) محمد يحيى الحداد: مرجع سابق، ص ٣٩٠: انظر أيضاً:-

Arab Republic, Yemen the politics of the Yemen. Robert.w. Stooky
p. 199, 1978, Boulder. Colo. West view press

(٢) الحداد مرجع سابق، ص ٣٩٢.

وفي مارس من عام ١٩٦٠م قام ثلاثة من العسكريين وهم: عبد الله اللقية، ومحمد ألعفي، ومحسن الهند وانة، حيث نصبوا للإمام كميناً أثناء زيارته لمستشفى الحديدية، وأطلقوا عليه وابلاً من الرصاص، وبقي على أثر ذلك الحادث طريح الفراش حتى توفي في التاسع عشر من شهر سبتمبر ١٩٦٢م. وتولى ابنه محمد البدر، الإمامه وتم الإطاحه به بعد أسبوع من توليته بانقلاب عسكري في السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م، قضى على نظام الإمامه وأسرة بيت حميد الدين، وأقيم النظام الجمهوري.^١

تقييم عام لنظام حكم الإمام أحمد حميد الدين:-

كان الإمام أحمد يملك ويحكم في الوقت نفسه، فقد كان بيده مصير المملكة والحكومة، وهي قبل كل شيء الإمام نفسه.^٢ وقضت الضرورة السياسية بتكوين معارضة من المثقفين والطلاب لإصلاح هذا الاعوجاج، فكون طلاب اليمن في مصر اتحاداً في عام ١٩٥٦م لمعارضة النظام الملكي، الذي لا يعمل على التغيير والتطور.^٣ إلا أن نظام الإمام أحمد، كان قد اتخذ بعض الإجراءات التنظيمية، لكنها كانت شكلية لا ترضي قوى المعارضة كتشكيل حكومة جديدة، تحتوي على عدة وزارات، منها وزارات للخدمات، وأخرى للسلطة. ومن الإصلاحات التي نفذت، إقامة مصنع الغزل والنسيج- صنعاء، قام به الصينيون، وأسند للأمريكان شق طريق تعز - صنعاء. كما أسند للصينيين أيضاً شق وتعبيد طريق الحديدية- صنعاء.

ومن الناحية التنظيمية في إطار السياسة الداخلية، فقد أنشأ الديوان الإمامي برئاسة القاضي حسين الحلالى، ويختص هذا الديوان بالشئون الداخلية العامة، وله بعض الاختصاصات القضائية، وحل المنازعات التي كان يحيلها الإمام إليه

١) محمود كامل الحامي: مرجع سابق، ص ٢٧٥.. انظر أيضاً . الحداد: مرجع سابق، ص ٣٩٢.

٢) محمد سعيد العطار: مرجع سابق، ص ٧٩.

٣) محمد إبراهيم الحلوة ، مرجع سابق، ص ١٥٢.. انظر أيضاً، ثورة ٢٦ سبتمبر، مركز الدراسات والبحوث ، صنعاء بيروت، مكتبة الجماهير ، ط ١، ١٩٨٢/، ص ٤٩.

بصفة ابتدائية.^١ والقيام باستئناف بعض الأحكام الصادرة من محاكم الأولوية أو القضاة والنواحي، إلى جانب ما يقوم به من مهام سكرتارية الإمام، بالرد على الشكاوى أو المذكرات من أجهزة الدولة.^٢ وفي إبريل من عام ١٩٥٩م، غادر الإمام أحمد، اليمن إلى إيطاليا لإجراء فحوصات طبية، وناب عنه في الحكم ولي العهد محمد البدر، فأصدر في ٢٦ مايو ١٩٥٩م، مرسوماً ملكياً يقضي بتشكيل "مجلس نيابي" للإشراف على الشؤون الإدارية لليمن. ومن مهام هذا المجلس تنظيم الإدارة، واستدعاء خبراء إداريين من مصر لتنظيم الشؤون الاقتصادية والزراعية، والثقافية، ووضع المشروعات اللازمة لإنعاش اليمن. كما أعلن الأمير البدر أيضاً الشروع في تكوين جيش نظامي حديث يتولى تدريبه خبراء عسكريون.^٣

ورغم ذلك كان الإمام أحمد غريباً في تصرفاته. إذ كان يباشر كل شئون الدولة بنفسه، وكان جباراً قاسياً على نفسه، قاسياً على ولده وعلى رعاياه، وكانت هذه القسوة هي التي مكنته من الثبات في وجه الأعاصير، وبفضلها أيضاً استطاع أن يصون وحدة البلاد.^٤ كان الإمام يهتم شخصياً بكل القضايا على اختلاف أهميتها، وكانت البرقية تلعب دوراً هاماً جداً في الحياة السياسية والإدارية، فكان يصدر أوامره عن طريق البرقية، ويتلقى تظلمات الناس وتشكياتهم. وكان كل يمني مهما كان وضعياً يستطيع أن يرسل برقيته إلى الإمام ويتحمل نفقات الجواب المحتمل، وبهذه الطريقة كان على علم برأي الناس في ممثليه المحليين، وكان يدير ميزانية الدولة بصورة مباشرة.^٥ هذه الصورة الحقيقية لإمام اليمن تجعلنا نقف في حيرة من أمره في تحليل نفسيته، ففي إطار سياسته الداخلية نجده قاسياً على رعاياه منعزلاً عن التيار الحضاري الزاحف في العالم من حوله. وفي سياسته الخارجية، يطلب الوحدة مع الجمهورية العربية

(١) مطهر محمد إسماعيل: مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥٣.

(٣) أمين سعيد: مرجع سابق، ص ٣١٣.

(٤) صحيفة الحياة، بيروت، العدد (٥٠٤١)، الجمعة، ٢١/٩/١٩٦٢م.

(٥) محمد سعيد العطار: مرجع سابق، ص ٧٩.

المتحدة، ويربط علاقة صداقة مع المعسكر الشرقي ويشتري أسلحة منهم، ويتخذ سياسة التوازن في علاقته بين الشرق والغرب. وفي نفس الوقت كان عديم الثقة بكل الناس حتى من ابنه ولي عهده، فقد كان حريصاً إلى حد العدمية عن القيام بإصلاحات سياسية واضحة ذات صبغة قانونية يقنن من خلالها مشاريع تهم الشعب اليمني.. هكذا كان الإمام...

ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م:-

تولى الإمام محمد البدر الإمامة في التاسع عشر من شهر سبتمبر ١٩٦٢م، واتخذ إجراءات فورية، فقد أعلن عن برنامج إصلاحي، وأطلق سراح السجناء السياسيين، لكنه تصدر خطابه السياسي الموجه إلى الشعب بأنه سيحكم اليمن كما حكمها والده وجده، وكان ذلك إنذاراً للقبائل المتعاطفة مع عمه الحسن، إلا أنه كان غير قادر على احتواء المعارضة التي ترغب في تغيير شمولي وكان البدر يعرف أن معظم معارضيه هم من قادة الجيش، فاتخذ إجراءات لضمان ولائهم، فعين عبد الله السلال رئيساً لحرسه الخاص، وكان السلال ابن حداد بعث ضمن مبعوثين عسكريين إلى العراق عام ١٩٣٤م.^١

وفي السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م قام مجموعة من الضباط بمغامرة تنفيذ عملية انقلاب ضد الإمام البدر ولم يكن عبد الله السلال ضمن هذه المجموعة الانقلابية وقد استدعي من منزله، وكلف بمهام القيادة كونه يحمل أعلى رتبة عسكرية. وأعلنت الثورة مبادئ ستة وهي:-

١- التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات.

٢- بناء جيش وطني قوي لحماية البلاد وحراسة الثورة ومكاسبها.

٣- رفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً، وسياسياً وثقافياً.

(١) ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، مركز الدراسات والبحوث اليمني - صنعاء، بيروت، مكتبة الجماهير،

ط ١٩٨٢، ١- "مقالة: الثورة.. والثورة المضادة، ترجمة: د. محمد الرميحي، ص ٧٣.

٤- إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أنظمتها من روح الإسلام الحنيف.

٥- العمل على تحقيق الوحدة الوطنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.

٦- احترام مواثيق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والتمسك بمبدأ الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز والعمل على إقرار السلام العالمي، وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.^١

جاء البيان الأول للثورة مبيناً السياسة العامة، على أن الثورة جاءت من أجل القضاء على الحكم الفردي المطلق، وإقامة حكم جمهوري ديمقراطي إسلامي، لدولة موحدة تمثل المطالب الشعبية للجمهورية العربية اليمنية، من أجل إحياء الشريعة الإسلامية وإزالة الأحقاد والتفرقة السلالية والمذهبية، وتنظيم جماهير الشعب لبناء الثورة، ومراقبة أجهزة الدولة الجديدة. وتنظيم الجيش على أسس حديثة، وإحداث ثورة ثقافية وتعليمية تقضي على مخلفات العهد البائد التي عمقت الجهل وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع الرأسمال الوطني. على ألا يتحول إلى مؤسسة احتكارية، أو يحول دون سيطرة الدولة وتوجيهها الاقتصادي، وتشجيع عودة المهاجرين إلى الداخل والاستفادة من خبراتهم وأموالهم. وفي المجال القومي أكد البيان حرصه على تحقيق الوحدة العربية الشاملة في دولة عربية واحدة. والتضامن مع الدول العربية فيما تتطلبه المصلحة القومية، وتدعيم الجامعة العربية وزيادة فعاليتها، وربط علاقة اقتصادية مع كل الدول العربية بدون استثناء. وفي المجال الدولي أكد البيان على مبدأ الالتزام بسياسة عدم الانحياز، ومقاومة الاستعمار، والتقييد بميثاق هيئة الأمم المتحدة وتأييد مواقفها من أجل السلام وقبول الإعانات والقروض الخارجية غير المشروطة والتي لا تمس استقلال البلاد.^٢ لجأ الإمام البدر إلى المملكة العربية السعودية، وشكل حكومة في

(١) عادل رضا: محاولة لفهم الثورة اليمنية، القاهرة، المكتب المصري الحديث، ١٩٧٤م، ٤٩٧/٨، ص ٢١.

(٢) كتاب الرأي العام، أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن، سبتمبر ١٩٨٧م، صادر عن صحيفة الرأي العام (اليمن)،

المنفى، وعين عمه الحسن رئيساً للوزراء بعد إعلان الثورة. ومن ناحية أخرى اعترف الاتحاد السوفييتي بالجمهورية اليمنية في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢م. وفي اليوم التالي اعترفت مصر بها، وعلى نهاية شهر ديسمبر، تم الاعتراف بالنظام الجديد من قبل ثلاثين دولة، منها الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وأستراليا، وكندا، والهند، وباكستان، وسريلانكا (سيلان)، وأندونيسيا، وأفغانستان، والصومال، ومالي، وجميع الدول الاشتراكية.

أما الدول العربية، فقد اعترف بالنظام الجديد كل من، العراق وسوريا، ولبنان، والسودان، وتونس، والجزائر.. بينما أرجأت كل من المغرب، والكويت، وليبيا، تحديد موقفها، أما السعودية والأردن فقد اعترفتا بالحكومة الملكية في المنفى. وفي العشرين من ديسمبر ١٩٦٢م قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية "٧٣" صوتاً ضد "٤ أصوات" وامتناع "٢٣ دولة" عن التصويت، قبول أوراق اعتماد أعضاء الوفد الجمهوري الممثل للنظام في اليمن الجديد.^١ لكن العسكريين الذين تولوا السلطة لم يكن لهم بديل فكري واضح المعالم، فقد اقترنت الممارسات الخاطئة لقادة الانقلاب الجمهوري، بضعف الأسس التنظيمية التي بني عليها تنظيم الضباط الأحرار. ولم يتمكن الانقلابيون من سد الفراغ السياسي الذي وجد بعد الانقلاب. لقد كانت الممارسات الخاطئة، تقع بروح لاسؤوله، ويتطور ويصبح سلوكاً دون نقد لذلك السلوك، مما يترتب عليه اكتساب شرعية مطلقة ويصبح نقده عملاً مضاداً للثورة.^٢

لقد كانت الأهداف الستة التي أعلنها قادة الانقلاب، أهدافاً عامة وليست إطاراً فلسفياً للثورة، وترتب على ذلك استمرار القيم والمفاهيم التقليدية التي حكمت سلوك الشعب وحالت دون تغييره، فالمظالم التي كان يشكو الناس منها استمرت لانعدام العدالة الاجتماعية، وحتى اليوم، فالظلم والفوضى الإدارية

(١) بطرس غالي: جامعة الدول العربية، ونسوية النزاعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧م، ص ١٠٨ "الحرب الأهلية في اليمن" ١٩٦٢م.

(٢) محمد إبراهيم الحلوة: مرجع سابق، ص ١٥٨.

كرست بعد الثورة، فالسجون وأنظمتها لم تتغير كثيراً، إلا من حيث الشكل الخارجي للمباني، ولم يكن لليمن قبل الثورة جهاز مخابرات، ولا أساليب التعذيب الحديثه لانتزاع الأقوال من المتهمين. فقد كان يكبل المواطن المتهم بقيود حديدية لكي لا يهرب، وبحسب إمكانياته المادية، وتختلف الصورة اليوم، فالإمكانيات المادية كانت ومازالت هي التي تخفف من وطأة العقاب.

وبدأت اليمن تأخذ بعداً دولياً بعد الثورة مباشرة، ففي اليوم الثاني للثورة أرسلت مصر في أواخر سبتمبر ١٩٦٢م سفينة تحمل فنيين وإمدادات طبية، اتجهت إلى ميناء الحديدة.

الدور المصري والسعودي في الحرب الأهلية اليمنية:--

مع مطلع شهر أكتوبر ١٩٦٢م، أعلن جمال عبد الناصر، أن مصر تعارض أي تدخل خارجي في شئون اليمن، وكان ذلك الإعلان إشارة إلى دعم المملكة العربية السعودية، والأردن، للإماميين الذين كونوا حكومة في المنفى. وبعد إعلان عبد الناصر مباشرة، أرسلت مصر إلى ميناء الحديدة، ثلاث سفن حربية تحمل أسلحة وجنوداً وذخيرة.^١ وفي اليوم الرابع من أكتوبر، أعلن عبد الناصر أن مصر سوف تتحمل التزاماتها التي نصت عليها اتفاقية جدة المعقودة في ٢١ إبريل ١٩٥٦م بين مصر والسعودية واليمن، وكانت تنص على أنه في حالة تعرض استقلال إحدى الدول الأطراف في الاتفاقية أو سلامتها الإقليمية لتهديد خارجي، فإن الدولتين الأخريين تتخذان على الفور كافة الإجراءات الدفاعية والوقائية التي يستلزمها هذا الموقف.^٢ وأعلنت السعودية من جانبها مساندتها الكاملة لحكومة المنفى الملكية، على نفس السند القانوني الذي استند إليه عبد الناصر، لتدخلها العسكري. وفي السادس من نوفمبر عام ١٩٦٢م قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها مع مصر، بعد أن قام الطيران المصري بغارة جوية على القرى السعودية

(١) محمد إبراهيم الخلو: مرجع سابق، ص ١٥٩.

(٢) بطرس غالي: مرجع سابق، ص ١١٠.

المتاخمة لحدود اليمن.^{١١} وفي العاشر من نوفمبر ١٩٦٢م عقدت معاهدة مشتركة بين مصر واليمن الجمهوري. ومن جهة أخرى عقد حلف عسكري بين الأردن والسعودية. وبلغ عدد القوات المصرية المتواجدة في اليمن سبعين ألف مقاتل.^{١٢}

وكان أنور السادات من مؤيدي الثورة اليمنية، أنصار التدخل في اليمن. وكان السادات متأثراً إلى حد ما بأفكار عبد الرحمن البيضاني، اللاجئ السياسي في مصر، وقد هون الموقف تجاه عبد الناصر، بأن الأمر يحتاج إلى عدد من الطائرات لتلقي الرعب بين القبائل المناوئة للثورة.^{١٣} وعلى حين كان عبد الحكيم عامر هو المسئول العسكري عن إدارة الحرب في اليمن، فإن أنور السادات أصبح هو المسئول عن إدارة الجهد السياسي فيها.^{١٤} إن الدور المصري في اليمن جاء استجابة قومية وبطلب يماني منسجم مع المبادئ التي آمنت بها مصر.^{١٥} لقد اتجهت القيادة العسكرية المصرية في اليمن إلى صياغة السياسة الخارجية والداخلية لليمن بشكل ملحوظ. وبدأت الحرب الأهلية تأخذ طابعين، الأول طابع عقائدي، على أن الإمامة صفة أساسية لوجود الدولة الزيدية. فكان هذا النوع من الناس يقاتل ضد إخوانهم الجمهوريين بناء على هذا المنطق. الطابع الثاني، الرفض للتدخل المصري في المسألة اليمنية.^{١٦} حيث كان البعض يقاتل ضمن الصفوف الملكية، لا حباً في الإمامة، ولا رغبة في إعادة الأمام البدر، ولكن من أجل إخراج المصريين من اليمن.

وقد اشتركت القوات المصرية جنباً إلى جنب مع الجيش اليمني في مواجهة القوات الملكية. وفي الوقت الذي كانت المعارك ملتبهة، تدور رحاها بين الملكيين

(١) المرجع نفسه: ص ١١٠

(٢) محمد إبراهيم الحلوة: مرجع سابق، ص ١٥٩

(٣) محمد حسين هيكل: حريف الغضب، القاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط ٧، ١٩٨٣م، ص ٨٧.

(٤) المرجع نفسه: ص ٨٨.

(٥) وقد عقد هؤلاء المؤتمر في عمران في ٨ سبتمبر ١٩٦٣م، وكان الشعار لماذا الحرب؟ وما أسباب الحرب؟ انظر:

عبد الملك الطيب: نكسة الثورة، الكويت، دار القلم، ط ١، ١٩٩٠م، ص ٢١٧.

(٦) أحمد جابر عفيف: الحركة الوطنية في اليمن، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٢/، ص ٣٣٩.

والجمهوريين، عقدت القوات المعارضة للحرب والراغبة في الصلح مؤتمر "عمران" في سبتمبر ١٩٦٣م، ناقشت خلاله الممارسات الخاطئة مثل المحاكمات العسكرية، وتوزيع الرتب العسكرية دون قياس.^١ "وتناول المؤتمر مطلباً هاماً هو المنادة بالدستور، وإجراء انتخابات عامة، وبرلمان شعبي" مجلس شوري^٢... لكن هذه المطالبات التي تبناها، محمد محمود الزبيري، ورفاقه بوصيات المؤتمر، كانت إحدى الأسباب التي أدت إلى اغتياله فيما بعد من قبل القيادة العسكرية الحاكمة. وأخذت الأزمة اليمنية تأخذ بعدها الدولي، ففي أواخر نوفمبر ١٩٦٢م، أعلن البيت الأبيض الأمريكي أن الرئيس كندي، أرسل مبعوثين إلى كل من الرئيس السلال، والرئيس عبد الناصر، والملك حسين، والأمير فيصل، من أجل الأزمة، وتقديم مقترحات للتسوية.

وتضمنت هذه المقترحات النقاط التالية:- (١) الانسحاب المرحلي للقوات المصرية من اليمن.(٢) وقف المساعدات السعودية، والأردنية المقدمه للملكيين. وفي مارس ١٩٦٣م، كلف الرئيس الأمريكي، "الزورث بانكر"، لإجراء مفاوضات لعقد اتفاق بين الأطراف المتنازعة. وفي فبراير من نفس العام، أرسل الأمين العام للأمم المتحدة، رالف بنش، مساعده في الشؤون السياسية، إلى اليمن لتقصي حقائق الصراع، وأسفرت تلك الجهود عن عقد اتفاق فك الاشتباك بين القوى المتصارعة، وجاء في الاتفاق الذي قدمه الأمين العام في تقريره،^٣ إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٩ إبريل ١٩٦٣م:-

(١) المرجع نفسه، ٣٤٥.

(٢) بطرس غالي: مرجع سابق، "الحرب الأهلية في اليمن، ص ١١١.. انظر أيضا: Manfred W. Wenner, Modern Yemen 1918-1966. Baltimore md. Johns Hopkins press, 1967, p. 141.

(٣) بطرس غالي: مرجع سابق، ص ١١٢. نقلاً عن، "تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أمام مجلس الأمن بتاريخ ٢٩/٤/١٩٦٣م.

- تقوم حكومة المملكة العربية السعودية بإنهاء كافة مساعداتها إلى الملكيين وتمنع استخدام زعماء الملكيين للأراضي السعودية في قتالهم ضد الجمهوريين في اليمن.

- تبدأ مصر في الوقت نفسه بإجراء انسحاب مرحلي لجميع قواتها من اليمن، وتمنع القوات المصرية عن اتخاذ أي عمل عقابي ضد الملكيين، رداً على أي إجراء قامت به قبل اتفاقية فك الاشتباك، وبذلك تنتهي العمليات العسكرية على الأراضي السعودية.

- إنشاء منطقة منتزعة السلاح، تمتد إلى مسافة، ٢٠ كيلومتراً، على جانبي الحدود اليمنية - السعودية، مع إقامة محطات في هذه المنطقة لمراقبة تنفيذ الاتفاقية على أن يتولى مراقبون ينتمون إلى أطراف النزاع، للتأكد من عدم مساندة السعودية للملكيين وانسحاب القوات المصرية.^١ ولمتابعة هذه الاتفاقية،كلف الأمين العام الجنرال، كارفون هورن، رئيس منظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بالتشاور مع الحكومة المعنية حول خطط بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في اليمن، ولم تنجح اتفاقية "فك الاشتباك" في مهمتها حيث استمرت القوات المصرية في نفس مواقعها في اليمن، كما واصلت السعودية مساعدتها للملكيين.^٢ وبعث الرئيس عبد الناصر إلى الملك والرؤساء، رسالة يشرح فيها تطورات الأوضاع في اليمن ومحاولته مع الملك فيصل للوصول إلى حلول مرضية، ولقد تناول دور مصر معبراً عن أن نجاح الثورة اليمنية يعتبر كسباً للإنسان العربي، وأن المملكة السعودية اتخذت موقفاً عدائياً، ومن ثم فقد واجهت الجمهورية العربية اليمنية غارات مسلحة على حدودها، تشكل غزواً عسكرياً تقف وراءه المملكة السعودية

(١) المرجع نفسه: ص ١١٢: انظر أيضاً: - الوثائق العربية، الجامعة الأمريكية - بيروت، ١٩٦٣م: "خطاب الأمير فيصل آل سعود" بمناسبة صدور تقرير الأمم المتحدة عن قضية اليمن، الرياض، ٥/٩/١٩٦٣م، ص ٦٨٤.

(٢) بطرس غالي: مرجع سابق، ص ١١٥.

بكل إمكانياتها المادية ولقد طلبت الثورة اليمنية عون مصر لمواجهة العدوان على الأرض اليمنية فما كان من مصر إلا أن تستجيب.^١

وتحولت القضية إلى مواجهة عسكرية بين مصر والسعودية. لقد راهنت القوات المصرية على بقائها في اليمن لدحر المعارضه الملكية، ووقف النفوذ السعودي في التغلغل داخل القبائل الموالية للبدر. من جهة أخرى، اتجه وفد رفيع المستوى، لزيارة كل من الجمهورية العراقية، والجمهورية السورية، ومصر، في النصف الأول من شهر يونيو ١٩٦٣م. ويمكن رصد هذه الحركات أنها كانت في إطار تحقيق تضامن عربي، مع القيادة السياسية في الجمهورية العربية اليمنية، وتقدمت اليمن خلال جولتها هذه إلى الانضمام إلى الوحدة الثلاثية، التي وضعت أسسها في القاهرة كما طالبت اليمن من العراق تحقيق هذه الرغبة وقبولها كعضو رابع في الوحدة، في الموعد المحدد لقيام اتحاد الجمهوريات العربية.^٢

وضمن إطار تحركات الوفد اليمني، قام بزيارة إلى مصر، وجاء في البيان المشترك عن المحادثات بين الجانبين في النصف الثاني من شهر يونيو ١٩٦٣م، رغبة الجمهورية العربية اليمنية، في الانضمام إلى ميثاق القاهرة الذي يعبر عن الرغبة في تحقيق الوحدة الشاملة. وشجب البيان المخططات الاستعمارية في جنوب اليمن، وأكد البيان على حق الشعب اليمني في شماله المتحرر وجنوبه المحتل في الحرية والوحدة.^٣

وقد بدأ دور الجامعة العربية منذ الأيام التالية لميلاد الانقلاب العسكري. ففي الجلسة العادية (٣٨)، في مارس ١٩٦٣م، كانت الجمهورية اليمنية قد اعترفت بها معظم الدول العربية، ولذلك قرر مجلس الجامعة قبول أوراق اعتماد الوفد اليمني الجمهوري في الثالث والعشرين من مارس ١٩٦٣م، رغم اعتراض السعودية. وبذلك

١) محمد حسين هبكل: حرب الثلاثين سنة ١٩٦٧ "الانفجار"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١، ١٩٩٠م، ص ٩٦٥-٩٦٩.

٢) الوثائق العربية: دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، الجامعة الأمريكية - بيروت، ١٩٦٣م، ص ٥٥٣.

٣) الوثائق العربية: مرجع سابق، ص ٥٥٤.

اعترفت الجامعة العربية بالحكومة الجمهورية، كممثلة لليمن في أجهزة الجامعة العربية. وأثناء الدورة الأربعين العادية لمجلس الجامعة، المنعقدة في سبتمبر من نفس العام، أشار مندوب اليمن إلى المشكلات التي تواجه بلاده في عهدتها الجديد، وأعرب عن أمل حكومته في الحصول على المساعدات من قبل الدول العربية الأخرى، نظراً لمتطلبات البناء الاقتصادي، والاجتماعي لليمن.

وفي سبتمبر ١٩٦٣م، أصدر مجلس الجامعة العربية قراراً يدعو فيه كل الدول الأعضاء إلى سرعة الاستجابة للداء اليمني، وتقديم المساعدات التي تحتاجها اليمن.^١

واجتمع أول مؤتمر قمة للملوك والرؤساء العرب في يناير ١٩٦٤م، بالقاهرة، في إطار الجامعة العربية، وفرضت الأزمة اليمنية نفسها على الزعماء المجتمعين بالقاهرة. وقد لعب كل من الرئيس العراقي، والرئيس الجزائري دور الوساطة بين الأطراف المتنازعة من أجل إعادة العلاقة بين مصر والسعودية، وإقناع المملكة السعودية بالاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن، مما يجعل بعملية الانسحاب للقوات المصرية من اليمن. مع وقف كل المساعدات المقدمة من السعودية إلى الملكيين. وجاءت هذه المبادرة نتيجة لانعقاد مؤتمر القمة العربي الأول، واللقاء السعودي- المصري، في أول مارس ١٩٦٤م. ثم كانت المبادرة الثانية عبر سلسلة من المفاوضات، خلال يوليو وأغسطس من عام ١٩٦٥م، بين الرئيس عبد الناصر والملك فيصل والذي نص على الآتي:-

- وقف إطلاق النار فوراً، على أن تكون السعودية ومصر لجنة سلام مشتركة للإشراف على وقف إطلاق النار ومراقبة الحدود والموانئ في منطقة الأزمة، وتوضع تحت تصرف هذه اللجنة قوات مشتركة من البلدين، وتستخدم لمنع أي انتهاك لهذا الاتفاق أو أي اضطراب قد يحدث في المنطقة.

(١) بطرس غالي: مرجع سابق، ص ١١٩: ففي ١٩/٩/١٩٦٣م، أصدر مجلس الجامعة قراراً رقم (١٩١١) لمساعدة اليمن الجمهوري.

- الإيقاف الفوري للمساعدات العسكرية للملكيين وحظر استخدام أراضي السعودية في عملياتهم ضد اليمن.

- الانسحاب الكامل للقوات التابعة للجمهورية العربية المتحدة، في تاريخ أقصاه شهر سبتمبر ١٩٦٥م.

- إجراء استفتاء عام في تاريخ أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦م، ليقرر الشعب اليمني شكل الحكم الذي يرغب أن يعيش في ظلّه.

- إقامة مؤتمر تحضره جميع الأطراف الوطنية المعنية والزعامات اليمنية في حرض، في ٢٣ نوفمبر ١٩٦٥م، لتقرير نظام الحكم أثناء المرحلة الانتقالية، حتى إجراء الاستفتاء، وتنظيمه^١.

وفي الثاني من شهر ديسمبر ١٩٦٤م، قدم كل من محمد محمود الزبيري، والنعمان، والأرياني، استقالتهم من مناصبهم كنواب لرئيس الوزراء، احتجاجاً على الأوضاع القائمة، من ممارسات خاطئة، وإدارة الصراع مع الملكيين، وكون الزبيري حزباً سماه "حزب الله" وأصدر جريدة محدودة تطبع على الآلة الكاتبة، تحت اسم "صوت اليمن" وتم اغتياله فيما بعد، وألصقت التهمة بالقوى الرجعية، بينما كان يبشر بدعوته إلى ضرورة المصالحة الوطنية. وفي مايو ١٩٦٥م عقدت المعارضة "مؤتمر خمر" بعد مضي شهر على مقتل الزبيري، برئاسة، عبد الرحمن الأرياني أحد المستقلين الثلاثة. وكان من أسباب الدعوة لهذا المؤتمر، هو تطور الصراع داخل الصف الجمهوري. عقد المؤتمر في منطقة "خمر" إحدى مناطق التأثير القبلي في اليمن، وكان يهدف إلى انتهاء حالة الحرب، وتنظيم العلاقات مع مصر، ووقف حالة التوتر مع السعودية، وترسيخ الحياة الدستورية في البلاد^٢.

والواقع أن مؤتمر خمر للسلام، كان يحمل هموم الشعب، ورغم توصيته الوسائطية في الحلول فقد علقت تلك الوصيات، وتم تشكيل حكومة جديدة

(١) بطرس غالي: مرجع سابق، ص ١٢٣، نفلأ عن: - Winner، Modern Yeemen، - pp.221-222.

(٢) عبد الملك سعيد عبده: العوامل المؤثرة في القرار اليمني (١٩٦٢-١٩٧٨م)، بيروت، دار النضام، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٣٦: انظر: - أحمد جابر عفيف، مرجع سابق، ص ٣٤٩-٣٥٢.

برئاسة النعمان، من أجل احتواء قرارات "مؤتمر خمر" إلا أن النعمان، كان صادقاً في طرحه، ولذلك لم يستمر فقد كان يأمل أن يصلح ما يراه ضرورياً، وقدم استقالته في الرابع من سبتمبر ١٩٦٥م. اتفقت القيادة السياسية على إعادة النظر في التركيبية السياسية للقيادة العليا وتم الاتفاق على تشكيل مجلس جمهوري جديد برئاسة السلال، وعضوية حسن العمري، وعبد الرحمن الأرياني، ومحمد علي عثمان، وأحمد محمد نعمان، وحمود الجاثفي وفي النصف الأخير من أكتوبر ١٩٦٥م، انعقد مؤتمر شعبي في منطقة "الجند" بالقرب من تعز، وأعلن^(١) فيه التمسك بالوحدة الوطنية. ومن أجل نجاح مؤتمر "حرض"، حرص الرئيس عبد الناصر، على استبعاد السلال، نظراً لموقفه المتشدد من المصالحة، ولذلك تم استدعاؤه إلى مصر، قبل انعقاد المؤتمر بشهر ومنعه من العودة إلى اليمن، وانعقد مؤتمر حرض، طبقاً لاتفاقية "جده" في نوفمبر ١٩٦٥م، وتبادل الجمهوريون والملكيون، التحفظات على عضوية المؤتمر. واختلف أعضاء المؤتمر على معظم القضايا المطروحة للنقاش.^(٢) فالوفد الجمهوري رأى البدء، في مناقشة اللائحة التنفيذية لسير أعمال المؤتمر، ورأى الوفد الملكي البدء في مناقشة نظام الحكم أولاً، وكان يرى أن يكون نظام الحكم وسطاً بين الجمهورية والملكية، بمعنى الإعلان أن في اليمن (دولة إسلامية)، وذلك حتى الاستفتاء العام، الذي سيقدر نظام الحكم في اليمن.^(٣) ونتيجة لذلك انقسم المؤتمرين بآرائهم ففشل المؤتمر بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٦٥م وفي أغسطس ١٩٦٦م عاد الرئيس السلال إلى اليمن، من القاهرة، ليتخذ قرارات دراماتيكية، بدءاً بإلغاء المجلس الجمهوري، وإقالة الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة برئاسته، وتشكيل محكمة أمن الدولة، وأدت هذه القرارات الفردية إلى انشقاق جديد داخل الصف الجمهوري.^(٤) ومع مطلع

(١) عبد الرحمن البيضاني: أزمة الأمة العربية وثورة اليمن، القاهرة، المصري الحديث، ١٩٨٤م، ص ٦٧٠.

(٢) البيضاني: المرجع نفسه، ص ٦٧٠.

(٣) أحمد جابر عفيف: مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٤) محمد إبراهيم الحلوة: مرجع سابق، ص ١٦٠. انظر أيضاً: أحمد جابر عفيف: مرجع سابق، ص ٣٩١-٣٩٤.

عام ١٩٦٧م تدهورت العلاقات بين الجمهورية العربية اليمنية، وعدد من الدول الأعضاء في الجامعة العربية، ففي يوم ٢٤ يناير، تم ترحيل الأعضاء السعوديين من لجنة السلام المشتركة، بتهمة التآمر ضد الجمهورية اليمنية، وأعلنت الحكومة التونسية سحب اعترافها بالجمهورية اليمنية بتاريخ ١١ فبراير ١٩٦٧م. نظراً لعدم قدرة اليمن الجمهوري فرض السيطرة على أنحاء البلاد، وسمحت الحكومة الأردنية اعترافها في ١٨ فبراير ١٩٦٧م لنفس السبب، وفي يونيو من نفس العام، كان العدوان الإسرائيلي على مصر، وكان له اثر فعال على الموقف العام في اليمن، حيث بادرت مصر بسحب الجزء الأكبر من قواتها المرتبطة في اليمن إلى أراضيها. لغرض مواجهة العدوان الإسرائيلي.^١ وفي الأول من أغسطس ١٩٦٧م، عقد وزراء الخارجية العرب، مؤتمراً في الخرطوم لمناقشة ما خلفه العدوان الإسرائيلي على مصر. واقترح الوفد المصري إحياء اتفاقية "جدة" وقدم رئيس وزراء السودان مقترحات سلام إلى كل من الملك فيصل، والرئيس عبد الناصر، إلا أن هذه الجهود انهارت لرفض الحكومة اليمنية أي اقتراح سلام يشترط إجراء استفتاء عام حول مصير الحكم في اليمن. واعتبر اليمن ذلك تدخلاً في شؤنه الداخلية وتهديداً لاستقلاله وسيادته،، وأثناء انعقاد مؤتمر القمة بالخرطوم في ٢٨ أغسطس ١٩٦٧م، تم عقد اتفاق تسوية في يوم ٣١ أغسطس لاحتواء الأزمة اليمنية بين عبد الناصر، وفيصل، وتضمن الاتفاق المبادئ التالية :-

- إنشاء لجنة ثلاثية عربية تختار أحد أعضائها المملكة السعودية، وتختار مصر العضو الثاني، بينما يختار مؤتمر وزراء الخارجية العرب العضو الثالث.
- تكون مهمة هذه اللجنة ضمان انسحاب القوات المصرية من اليمن، وإيقاف المساعدات العسكرية السعودية للملكيين.
- تقوم هذه اللجنة كذلك، بتقريب وجهات النظر بين مختلف فئات الشعب اليمني، وتدعيم استقلال اليمن وسيادته.

(١) بطرس غالي: المرجع السابق: ص ١٢٤.

- تقوم هذه اللجنة باستشارة كل من السعودية والجمهورية العربية المتحدة، عند حدوث أي مصاعب أو عقبات تعترض تحقيق مهماتها.^{١١} "

وبناء على هذه الاتفاقية انسحبت جميع القوات المصرية من اليمن اعتباراً من ٩ ديسمبر ١٩٦٧م، وتكونت لجنة من رئيس الوزراء السوداني، ووزير خارجية العراق، ووزير خارجية المغرب، وبدأت أعمالها ومشاوراتها مع الزعماء اليمنيين "الجمهوريين والملكيين"، وأثناء زيارة أعضاء اللجنة لصنعاء، رفض الزعيم السلال مقابلتهم لعدم اعتراف حكومته باتفاق الخرطوم، وفي اليوم الثاني من نوفمبر غادر السلال صنعاء إلى القاهرة، وبغداد لطلب المساعدة لمواجهة التطورات الجديدة التي ستتبع بعد انسحاب القوات المصرية. وفي الرابع من نوفمبر توجه السلال من القاهرة إلى بغداد.

وفي اليوم الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م، حدث انقلاب مدني بزعامة القاضي عبد الرحمن الأرياني أطاح بالسلال، الذي عاد إلى مصر، وطلب حق اللجوء السياسي هناك.

انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م:-

لقد كانت الثورة بالبداية ضرورة يقتضيها الواقع المتخلف، فحملت بذور التغيير والأمل والطموح وسيست الثورة كل مواطن يماني يعيش على تربة أرضه، وألزمته كل مواطن العمل على الدفاع عن الثورة، ونتيجة غياب فلسفة في الحكم بسبب سعي الحرب الأهلية وعدم الاستقرار، ولوجود القوات المصرية التي جاءت لتدافع عن اليمن الثورة، تحملت بدورها صياغة القرار السياسي اليمني. وعندما تحرك أنصار الاعتدال في الطرح الإصلاحي من خلال مؤتمرات شعبية، ترجمت هذه المفاهيم إلى ثورة معارضة، كان سقوط الزبيري قتيلاً نتيجة لموقفه الوطني الداعي ليمننة القرار السياسي والإصلاح الدستوري الذي قامت من أجله الثورة.^{١٢} وعلى

(١) نفس المرجع، ص ١٢٧.

(٢) عبد الملك الطيب: نكسة الثورة، مرجع سابق، ص ١٣٤. ومن قصيدة الزبيري المشهورة التي تعكس موقفه من أحداث تلك الفترة:-

كثرة المؤتمرات الشعبية زاد الخلاف بين السلال وأنصار الإصلاح داخل الصف الجمهوري، واستدعى عبد الناصر، الحكومة اليمنية، وبعض القادة العسكريين إلى القاهرة، من أجل حل الخلاف بينهم وبين الرئيس السلال، ووصلوا إلى القاهرة في ٩ سبتمبر ١٩٦٦م، برئاسة الفريق حسن العمري، رئيس الوزراء والقائد العام، وعبد الرحمن الأرياني، عضو مجلس الرئاسة، وأحمد محمد نعمان العضو الثالث في المجلس، ومعظم الوزراء، ونحو خمسين قائداً من قادة الجيش اليمني. واستقبلهم في المطار، شمس بدران، رئيس الاستخبارات العسكرية، ووجه إليهم إهاناته التي ألقاها عليها، ثم سحبهم إلى السجن الحربي، وكان ذلك بتحريض من السلال. وقد تم احتجازهم لمدة أربعة عشر شهراً، وعادوا إلى اليمن في ٢٦ أكتوبر ١٩٦٧م.^١

ومن صور الفوضى وغياب النظام والقانون، كان النقيب هادي عيسى، نائب وزير الدفاع، يمارس أعمالاً شاذة بعلم الدولة، وعلى مسمعها، إذ قام بقتل العشرات من أبناء اليمن، بتهمة وبدون تهمة ومحاكمة. وفي ظل حكومة السلال انعدم مبدأ النقد الذاتي، وأصبحت الأخطاء تمارس بروح لا مسئولة، وأصبح النقد خروجاً عن المألوف ومضاداً للثورة، وانعدمت الرؤية لقادة الحركة السبتمبرية، وانشق الصف الجمهوري بين متعاطفين مع الرئيس السلال وبين إصلاحيين معتدلين وحمل الإصلاحيون رغبة التجديد في حيوية الثورة، فكان الانقلاب والإطاحة بالسلال أمراً تقتضيه المصلحة الوطنية.

وفي الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م، قاد عبد الرحمن الأرياني، انقلاباً مدنياً ضد الرئيس السلال، وكون مجلساً جمهورياً برئاسة ورئاسة وعضوية كل من حسن العمري ومحمد علي عثمان. وكلف محسن العيني بتشكيل حكومة جديدة. وفي أول بيان لها أعلنت أنها ستقوم بتصحيح الأوضاع، والمصالحة مع المملكة السعودية، واعتبر

والبدر في الجرف تحمية حماقتكم وأنتمو مثلما كنتم له حرس

وانتم طبعة للظلم ثانية تداركت كل ما قدامهموا ونسوا

لولاكم لم يكن بدر ولاحسن -- ولم يبق لهما نبض ولا نفس.

(١) عبد الرحمن البيضاوي: مصر وثورة اليمن، القاهرة، دار المعارف، ط١، ١٩٩٣م، ص ١٦٤.

الملكيون الانقلاب النوفمبري انشقاقاً داخل الصف الجمهوري، وفي الثالث والعشرين من نوفمبر، قدم أحمد محمد نعمان استقالته من عضوية المجلس الجمهوري الرئاسي، بسبب عدم بذل الحكومة الجمهورية محاولة لعقد مباحثات السلام الموعودة، والحكومة أيضاً تتهياً لاستئناف القتال.^١

حصار صنعاء:- عندما انسحبت القوات المصرية من اليمن، تشجعت القوات الملكية على شن هجوم عنيف على صنعاء.^٢ وتقدم الأمير محمد بن الحسين، وقواته النظامية، ورجال القبائل الموالية، للزحف نحو صنعاء، وحصارها، وكانت فكرة استباحة صنعاء، دافعاً قوياً لجذب القبائل واستمالتهم، وكان لدى القوات العسكرية الملكية الكثير من الأسلحة الخفيفة، ومدافع الموتر، وعدد قليل من المدافع. وكان يبلغ عدد المأجورين من الأوربيين، والعرب ما يقارب ثلاثمائة فني وعسكري، وكانوا يحملون الأسلحة المعقدة.^٣ واستطاعت القوات الملكية إغلاق كل الطرق الخارجية المؤدية إلى العاصمة، ليبدأ بذلك حصار صنعاء لمدة سبعين يوماً. ففي الأيام الأولى من شهر ديسمبر زحف الملكيون نحو الجبال المحيطة بصنعاء، ومن خلالها تمكنوا من قصف صنعاء في ديسمبر، صدر قرار جمهوري بتعيين، حسن العمري، عضواً للمجلس الجمهوري، وكان في القاهرة، وبعد وصوله إلى صنعاء، أخذ حسن العمري، سلطات الحاكم العسكري، عندما عين قائداً عاماً للقوات المسلحة، فأصدر قراراً بحضر التجول، ونظم مواطنين صنعاء في كتائب، وجماعات، وحطم المباني التي تعوق إطلاق النار، وأعدم الكثير من الذين اتهموا بالخيانة. واستطاع تعبئة الشباب في فرق سميت "المقاومة الشعبية" ووزع عليهم الأسلحة الخفيفة، التي وصلت من الاتحاد السوفييتي في شهر ديسمبر ١٩٦٧م، مع طائرات

١) إدجار أوبالانس: الحرب في اليمن، ترجمة، عبد الخالق لاشين، جامعة قطر، الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٥م، ص ٢٧٢-٢٧٣.

٢) محمد إبراهيم الحلوة: مرجع سابق، ص ١٤١-١٦٦.

٣) إدجار أوبالانس: مرجع سابق، ص ٢٨٤.

سوفييتية. كما وصل عدد هذه المجاميع الشبابية إلى ما يزيد عن عشرة آلاف رجل، في العاصمة وحدها، وسيطرت وحدات الجيش النظامي على المواقع المختلفة خارج أسوار المدينة بما في ذلك جبل نقم، المطل على صنعاء، وترك أمر الدفاع عن صنعاء نفسها إلى رجال المقاومة الشعبية. وفي ديسمبر ١٩٦٧م، بدأت المعارك الدائرة حول صنعاء تزيد حدة، وأطل عام ١٩٦٨م والصراع على أشده، وأغار الملكيون على مصنع الغزل والنسيج لكنهم لم ينجحوا حيث تم طردهم، وظلت الطرق الرئيسية التي تخرج من صنعاء مغلقة، وخلال شهر يناير قامت القوات الجمهورية بمحاولة لكسر الطوق الذي فرض عليهم، كانت أولها تلك المعارك الضارية التي بدأت في الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٦٨م. وتحركت قوات عسكرية نظامية تدعمها قوات المقاومة الشعبية، وبعض من رجال القبائل الموالين للحكومة بصنعاء في شكل غير منظم من أجل تأمين الطريق المؤدي إلى تعز، فنصب الملكيون لهم كمائن في الطريق مما أدى إلى مصرع أكثر من ثلاثة آلاف شخص، من الجانبين، وكان القتال ضارياً^١. "ووجه الفريق حسن العمري، نداء إلى كل الضباط الذين كانوا متمردين عن الثورة بالعودة إلى وحداتهم، وتم العفو عنهم، وضرب صفحاً عن أخطائهم، ورغم استحكام الحصار، إلا أن المدافعين كانوا قادرين على اختراقه، وكانت مدينة صنعاء قادرة على إطعام نفسها أساساً من خلال المزارع والحقول والبساتين المجاورة لها، وكانت الإمدادات أيضاً تصل عن طريق الطائرات التي لم يستطع الملكيون إعاقتها^٢". وأثناء الحصار غادر أعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي صنعاء إلى تعز، وفر كثير من الوزراء، وعلى رأسهم وزير الحربية، وأصحاب الرتب الكبيرة من العسكريين، كما غادر أيضاً صنعاء رئيس المجلس الجمهوري إلى الحديدة^٣. وأيقن الأمير محمد بن الحسين، أن مسألة

(١) إدجار أوبالانس: مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٢) المرجع نفسه، ص ٢٨٩.

(٣) عبد الغني مطهر. يوم ولد اليمن حدة، ذكريات عن ثورة ٢٦ سبتمبر، القاهرة، دار الباز للطباعة والنشر

١٩٨٤م، ص ١٩٤.

إغراء القبائل بنهب صنعاء، لم يكن ممكناً، لأن المسألة اختلفت عن عام ١٩٤٨م. ولم يكن في وسع محمد بن الحسين توفير المال والسلاح اللازم، من أجل إغراء القبائل لشن هجوم على صنعاء، فقد تسلل الكثير منهم إلى منازلهم ومناطقهم، وتضاءلت أعدادهم. وحتى أواخر شهر يناير ١٩٦٨م، كان عدد الطائرات التي وصلت إلى اليمن، حوالي ثلاثين طائرة. ومعظم من يقودها، طيارون يمنيون، ممن كانوا يتدربون في الاتحاد السوفييتي، ودرب السوفييت الكثير من اليمنيين مما مكن الفريق العمري، أن يرد على القبائل المتحصنة بالجبال، وجعلهم ينسحبون إلى أماكن حصينة أخرى.

جوي وفي النصف الأخير من شهر يناير ١٩٦٨م أصبح قحطان الشعبي رئيساً لجمهورية اليمن الجنوبية، وأعلن تأييده لحكومة الجمهورية اليمنية. وقام بإرسال فصائل من مقاتلي الجبهة القومية للدفاع عن صنعاء.^١ "ويزيد عددهم عن ستمائة مقاتل. وفي مدينة الحديدة أعد جيش من الشباب، تم تدريبهم في الحديدة، ضم الكثير من العربات المدرعة، والمدفعية، وشق هذا الطابور طريقه عبر خط الحديدة - صنعاء، تحت غطاء وخاض معركة من أشرس معارك الحصار، على مشارف المدينة.

ونجح في تحطيم طوق الحصار الذي استمر سبعين يوماً. وكان ذلك الاختراق في الثامن من شهر فبراير ١٩٦٨م. ومن أبرز المتغيرات التي وقعت آنذاك، هو ما قام به، قاسم منصر، أبرز القادة العسكريين الملكيين ودخل صنعاء مستسلماً ومناصرراً للثورة اليمنية، وباستسلامه كانت النهاية. وبحلول نهاية عام ١٩٦٨م ترك العاملون الأجانب من عرب وأوربيين، في معسكر الملكيين مواقعهم، عائدين إلى بلدانهم.^٢ وعاد الملكيون إلى مواقعهم على الحدود السعودية، اليمنية، يحاسبون بعضهم البعض، ووقع الإمام البدر في خلاف مع الأمير محمد بن الحسين، الذي كان يقدم نفسه نائباً للإمام، وكسب البدر الصراع لصالحه، وفي مارس ١٩٦٩م،

(١) إدجار أوبالانس:، مرجع سابق، ص ٢٩١.

(٢) إدجار أوبالانس: مرجع سابق، ص ٢٩٧.

استقال الأمير محمد بن الحسين، من عضوية المجلس الإمامي، وتخلّى عن القضية الملكية، وسرعان ما تساقطت دعائم حكومة المنفى وانتهت آمالهم. وفي النصف الثاني من شهر يوليو ١٩٦٨، تم اغتيال الأمير عبد الله بن الحسين، أقوى الأمراء الملكيين الباقين في اليمن، في مدينة صنعاء، مما ساعد، الفريق العمري، على إرسال قوة عسكرية لاحتلالها. وفي الثالث من سبتمبر ١٩٦٨م توقف القتال.^١

انتفاضة ٢٣ أغسطس ١٩٦٨م:-

لقد حقق الفريق حسن العمري قدراً من المسؤولية الوطنية التي تحملها في خضم المعارك الملحمية بين القوى التقليدية الممثلة بالإمام البدر، وحلفائه من القبائل، والقوى الجديدة يمن الثورة، وقد كانت الظروف تقتضي وجود عناصر مخلصه للدفاع عن صنعاء أثناء الحصار، ولما وقع الاختيار على كبار القادة العسكريين، وكان معظمهم في القاهرة، لمنصب رئاسة الأركان، رفضوا هذه العروض لاحتمالهم سقوط صنعاء بيد الملكيين. لقد كانت همومهم الوطنية متنازعة بين مصالحهم، والتدثر بلحافها، وبين الهروب من تحمل المسؤولية، وهؤلاء هم الذين يتحملون المسألة التاريخية تجاه الدفاع من أجل الثورة ولم يكن أمام القيادة العليا في الدولة إلا البحث عن ضباط صغار مغامرين، فأسندت رئاسة هيئة الأركان إلى الرائد عبد الرقيب عبد الوهاب، بالإضافة إلى منصب قائد قوات الصاعقة، وأسندت قيادة قوات المظلات إلى النقيب حمود ناجي ونائبه محمد مهيوب الوحش، وأسندت قيادة المدفعية إلى الرائد علي مشى جبران، كما أسندت قيادة الصواريخ إلى الملازم غازي علي عبده، وقيادة قوات المشاة إلى الرائد محمد فرحان، و التفت هؤلاء مع المقاومة الشعبية، إلى جانب الكثير من مشايخ القبائل.^٢

(١) المرجع نفسه، ٢٩٨.

(٢) عبد الغني مطهر: مرجع سابق، ص ١٩١. وعلق عبد الله البر دوي، في كتابه اليمن الجمهوري (مرجع سابق، ص ٦١١)، على أن الحركيين سعوا إلى تفجير انقلاب في ٢٣ أغسطس ١٩٦٨م، ضد المجلس الجمهوري بصنعاء، وانتهى الانقلاب في ظرف ٢٤ ساعة ورغم وأد الانقلاب في مهده، إلا أنه جاء من اتجاهات عديدة واستغل المجلس الجمهوري ذلك الحادث في ضرب كل العسكريين من أجل إزالة فكرة الانقلابات العسكرية مستقبلاً، وإضعاف العسكريين، " وهذا الرأي يبرر منطق الأحداث على أنها غير طائفية".

إلا أن هذه التشكيلة القيادية في الجيش لم ترع مبدءاً التوازن القبلي، والأيدولوجي، لذلك عندما استتب الأمن وفض الاشتباك، وسيطرت السلطة على معظم أراضي الجمهورية، بدأت تصفية الحسابات بين القادة العسكريين الكبار، الذين اختفى دورهم، أثناء الهجوم على صنعاء وحصارها، وبين العسكريين الصغار الذين تحملوا المسؤولية التاريخية أثناء الحصار. وكانت التوليفة العسكرية للقادة الصغار، ينتمي معظمهم إلى حزب القوميين العرب، بينما القادة الكبار المعارضون لهؤلاء ينتمي معظمهم إلى حزب البعث وآخرين منهم يحملون تقاليد دينية مذهبية محافظة، وتحركت الضغائن، وطفأ على السطح التعصب الطائفي، فالصغار قادة عسكريون لكنهم شافعيو المذهب، وقد تجاوزوا الخطوط الحمراء أو السقف الوظيفي المحدد لأمثالهم، لأن القادة العسكريين الكبار وهم يتبعون المذهب الزيدي، يعتبرون أنفسهم أصحاب الحق في القيادة إلى جانب إن هؤلاء القادة الكبار يرغبون في التصالح مع الملكيين والنظام السعودي، بينما، عبد الرقيب عبد الوهاب وجماعته، لهم رأي معاكس يرون أن التصالح مع الملكيين انتكاسة لثورية الثوار. وتأدلج الموقف وأصبح هناك يسار، ممثل بعبد الرقيب عبد الوهاب، وجماعته، وجناح يميني محافظ، ممثل بالفريق حسن العمري والعقيد على سيف الخولاني "بعثي الاتجاه" ورفاقه من العسكريين". وتفجرت بين ضباط وأفراد القوات المسلحة في صنعاء والتي وصفت بأحداث. ٢٣ و٢٤ و٢٥ أغسطس ١٩٦٨م". وتعتبر تلك الأحداث من إفرازات حصار صنعاء، وقد وصف بعض المراقبين تلك الأحداث على أنها عملية انقلابية فاشلة ضد المجلس الجمهوري وزرعت الفتنة في أرض خصبة، خاصة بعد دحر القوات الأممية التي كانت على مشارف صنعاء وأبرز ذوو النزعة الطائفية شعارات منها، الزيدية في خطر، الشوافع يسيطرون على القوات المسلحة. واحتدم الصراع بين قوات الصاعقة والمظلات من جهة، والمدركات والقبائل من جهة أخرى، واستولت قوات الصاعقة والمظلات على مآذن المساجد والأماكن المرتفعة. واستولت القبائل على سطوح

المنازل المرتفعة وسقط عشرات القتلى. ثم جرى احتواء الموقف وتم إرسال القادة المتصارعين إلى الجزائر في سبتمبر ١٩٦٨م كمنفيين.^١

ثم عادوا إلى صنعاء بعد أن تصالحوا، من ثم تم تصفية هؤلاء الصغار عن طريق الاغتيالات، حيث تم، اغتيال الرائد محمد مهيب الوحش، قائد المظلات، أحد رجال السبعين يوماً، واغتيال الرائد عبد الرقيب عبد الوهاب، رئيس هيئة الأركان وقائد قوات الصاعقة السابق^٢، وألقي القبض على الرائد علي مثنى جبران، قائد سلاح المدفعية، وأودع السجن، ولم يتم الإفراج عنه، إلا في عهد الرئيس أحمدي. كما تم اغتيال الرائد محمد صالح فرحان، قائد سلاح المشاة، أما الرائد حمود ناجي، نائب قائد المظلات، فإنه استطاع أن ينجو بنفسه بالفرار إلى جنوب اليمن مع عسكريين آخرين.^٣

وكان من أبرز نتائج الحرب الأهلية، وحصار صنعاء، هي تصفية المتطرفين من الجناح العسكري، وبعض المدنيين، والذين فروا إلى اليمن الجنوبي من العسكريين. وانعكست أدوارهم الوطنية إلى أعمال تخريبية في حق وطنهم اليمن،

-
- ١) كتاب الرأي العام (٤): أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن "سبتمبر ١٩٦٢-سبتمبر ١٩٨٧م، ص ١٢٦.
والقادة المنفيون هم: ١- العقيد علي سيف الخولاني ٢- العقيد حمود بيدر. ٣- المقدم محمد الخاوي.
٤- المقدم محمد عبد الحائلي. ٥- المقدم حسين المسوري، ٦- المقدم طاهر الشهاري.
٧- المقدم عز الدين المؤذن. ٨- المقدم علي الضبيعي. ٩- المقدم محمد الأنسي.
١٠- المقدم عبد الله الراعي. ١١- الرائد سلطان القرشي. ١٢- الرائد حميد العذري.
١٣- النقيب عبد الرقيب عبد الوهاب. ١٤- النقيب حمود ناجي. ١٥- النقيب يحيى الكحلاني.

- ١٦- النقيب محمد محرم. ١٧- النقيب علي أحمد الجري. ١٨- النقيب علي محمد هاشم.
١٩- النقيب عبد الرقيب الحري. ٢٠- النقيب عبد السلام الدميني. ٢١- الملازم عبد الواسع قاسم.

٢٢- الملازم محمد أحمد سعيد..

- ٢) لقد تم اغتيال عبد الرقيب عبد الوهاب، بعد عودته من الجزائر، وقد استضافه العقيد علي سيف الخولاني في منزله ودبر خطه لتصفيته في منزله، خلافاً لكل الأعراف القبلية المتبعة باليمن.
٣) عبد الغني مطهر: مرجع سابق، ص ١٩٢.

فشكلوا جبهات منظمة، تقوم بأعمال الاغتيالات، والإرهاب، وإشاعة الفوضى، وتصفية حسابات ذات طابع قبلي متغلف بالقتل للثأر. وزرع الألغام وحرب العصابات في المناطق الشمالية، منطلقين من قواعدهم في اليمن الجنوبي، والذي انعكس سلباً على العلاقات السياسية الوجودية بين شطري الوطن.

اليمن الجنوبي وقضية الاستقلال:-

كانت عدن مركز تجمع، ومتنافساً للمعارضين للإمام، إذ أنها كانت مركزاً تجارياً نشيطاً يتجمع فيها الكثير من العناصر المثقفة، وقد نزح إليها الكثير من المتعلمين الشماليين، وكان لهم دوراً هاماً في الحياة السياسية والثقافية وتمثل في العديد من الأندية، والجمعيات الثقافية والاجتماعية. ومن الأنشطة السياسية والاجتماعية التي تكونت:-

- **الجمعية الإسلامية**، التي أسسها الشيخ محمد عبد الله المحامي، وهو باكستاني الجنسية، في عام ١٩٤٧م، وانضم إليها العديد من الشباب اليمني.

- **الجمعية العدنية**:- تأسست في ٢٣ يونيو ١٩٤٩م، لمعارضة الجمعية الإسلامية، وكان شعارها "عدن للعدنيين" وقد أسسها محمد علي لقمان، وهو هندي الأصل. وفي عام ١٩٥٤م تم تغيير الجمعية العدنية إلى اسم "المؤتمر الشعبي" ولم يتغير اتجاهها السياسي.

- **الحزب الوطني**:- أسسته السلطنة القعيطية للتعبير عن رأيها. وكان يدعو إلى الاستقلال.

- **رابطة أبناء الجنوب العربي**:- فقد تأسست في عام ١٩٥٠م برئاسة محمد علي الجفري، وكانت تدعو إلى وحدة الجنوب (وكانت تحمل بذرة الانفصال في برنامجها) على الرغم من أنها كانت تدعو إلى الوحدة العربية كإطار دعائي، ويدعو برنامجها إلى تطبيق العدالة الاجتماعية، والمساواة بين المواطنين بالحقوق والواجبات، وأن تكون برامج الحزب في ظل التعاليم الإسلامية، والإيمان "١" بالديمقراطية. وعارضت مبدأ عدن للعدنيين. وتلقت الرابطة التشجيع والعون، من

(١) محمود كامل المحامي: اليمن شماله وجنوبه، مرجع سابق، ص ٢٧٨.

الدول والهيئات العربية في الخارج، وعندما أجريت انتخابات المجلس التشريعي لعدن عام ١٩٥٥م، قاطعت الانتخابات الهيئات التي كانت تؤيد موقف حزب رابطة أبناء اليمن، بينما اشتركت هي فيها.. فانفض عنها مؤيدوها وبعض قادتها، وكونوا مع آخرين "الجبهة الوطنية المتحدة" وبدأت الحركة الوطنية في الجنوب تحدد مسارها، منذ عقد المؤتمر العمالي اجتماعه لمقاطعة انتخابات المجلس التشريعي في عدن، فاجتاحت المظاهرات أنحاء البلاد. وفي السادس من مارس ١٩٥٦م، أعلن المؤتمر العمالي عن قيامه بالدعوة إلى الوحدة اليمنية.

بعد فشل حركة ١٩٤٨م، شكلت عناصر حزب الأحرار في عدن، "الاتحاد اليمني" في ٣ مارس ١٩٥٢م، وهو امتداد لحركة المعارضة للإمام أحمد، وانشق عن الاتحاد حزيان "حزب الشورى" والذي برز نشاطه في الفترة من عام ١٩٥٦م حتى عام ١٩٦١م، و"حزب اتحاد القوى الشعبية" والذي يرأسه إبراهيم علي الوزير.

- **الحزب الوطني الاتحادي**:- شكل برئاسة رئيس الجمعية العدنية، حسن البيومي، وقد شارك هذا الحزب في المجلس التشريعي المرفوض من قبل الأحزاب الأخرى.

- **حزب الشعب الاشتراكي**:- تأسس في يوليو عام ١٩٦٢م، كواجهة سياسية للحركة العمالية برئاسة، عبد الله الأصنج، الأمين العام للمؤتمر العمالي، ومن مبادئ هذا الحزب، الأيمان بالوحدة الوطنية اليمنية وكان برنامجاً قائماً على أساس بناء مجتمع اشتراكي، تسوده العدالة الاجتماعية وانضمت إليه تنظيمات الخريجين والنقابات العمالية، وحركتا الطلبة والمرأة. واتخذ الحرية والوحدة والاشتراكية شعاراً له.^١

- **منظمة التحرير**:- تكونت في ٥ يوليو ١٩٦٤م في القاهرة، ثم تم لقاء في "تعز" في بداية عام ١٩٦٥م بين هيئة تحرير الجنوب اليمني، ومحمد عبده نعمان، ومقبل باعزب، والعيد روس، ومحمد المصلي. وتكونت من حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، وحزب الشعب الاشتراكي، وهيئة تحرير الجنوب اليمني. وانضمت إليها

(١) عبد الفتوي مكاوي: اليمن الجنوبي إلى أين، القاهرة، دار صوت العربيه اللبنانية، ١٩٨٧م، ٨٦.

شخصيات اجتماعية كبيرة، وأعلنت المنظمة رسمياً النضال المسلح، ضد الإنجليز، وبدأت تقوم ببعض العمليات العسكرية في الجنوب، وتعلن بياناتها العسكرية من إذاعة تعز، وصوت العرب وقام حزب الشعب بإلغاء نفسه. وأصرت الرابطة على عدم إلغاء حزبها، وخرجت من المنظمة مع الشيخ محمد أبو بكر بن فريد العولقي.

- حركة القوميين العرب:- تكونت في بيروت، برئاسة، جورج حبش، وهاني هندي، ومحسن إبراهيم. وساهم في تمويل الحركة، بعض شيوخ دولة الكويت، والمليونير اللبناني، أميل البستاني، وكان من بين مؤسسيها، أحمد الخطيب، الذي أصبح فيما بعد عضواً في مجلس الأمة الكويتي. وعن طريق معين زيادة، صحفي سوري، تم تكوين أول مجموعة إقليمية عن اليمن عام ١٩٥٨م، من طالبين يمنيين هما سلطان أحمد عمر، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، ثم لحق بهما، عبد الملك إسماعيل، وعبد الحفيظ قائد، من طلبة القاهرة.^١ وطه مقبل وعلي السلامي.^٢

ثم انضم محمد علي هيثم، وعلي ناصر محمد، وناصر السقاف، بعد أن انشق هؤلاء من رابطة أبناء الجنوب العربي، وفي عام ١٩٦٠م انضم إليهم سالم زين وآخرون. وتطورت حركة القوميين العرب من اتجاه ناصري في البدء إلى يسار متطرف فيما بعد. ففي المؤتمر الذي عقد في بيروت ١٩٦٤م، برزت بوادر الخلاف والذي عبر عن موقف برجوازي يتزعمه جورج حبش، وهاني هندي، وموقف برجوازي صغير بقيادة محسن إبراهيم ونايف حواتمه، إلا أن هذه المواقف انعكست على القوميين العرب في اليمن، فانتهجوا طريق الانفتاح على الفكر الاشتراكي العلمي.^٣ وبادرت حركة القوميين العرب إلى طرح شعار قيام جبهة قومية، تضم كافة القوى القومية، لمناهضة الاستعمار. ومنذ الرابع عشر من

١) عبد الرحمن البيضاوي: لهذا نرفض الماركسية، القاهرة، المطبعة العالمية، ١٩٧٤م، ص ٥٥.

٢) ثريا منقوش: قضايا تاريخية وفكرية من اليمن، مطابع الكرمل، ط ١٩٧٩م، ص ٢٣٤.٤٣-

٣) عبد الرحمن البيضاوي: المرجع السابق، ص ٥٩.

أكتوبر ١٩٦٣م وحتى شهر إبريل ١٩٦٤م، كانت الجبهة القومية تمثل الجناح العسكري لحركة القوميين العرب في اليمن.^١

- الجبهة القومية: عقد مؤتمرها الأول في أواخر يونيو ١٩٦٥م وأقرت الميثاق الوطني للجبهة القومية، وأهم الركائز التي قام عليها الميثاق هي الاستقلال، ووحدة الشمال والجنوب، وسيطرة الشعب على وسائل الإنتاج وثرواته وموارده، واعتبار ثورة ٢٣ يوليو المصرية نموذجاً لحركة التحرر الوطني.^٢

- جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل: في الخامس من مارس ١٩٦٣م تأسست جبهة التحرير وضمت عناصر حزبية تمثل توجه مقاومة الاستعمار البريطاني في الجنوب، وتبنت شعار "من أجل التحرر والوحدة والعدالة الاجتماعية"^٣ وتكونت من منظمة التحرير، والجبهة القومية. وتولى عبد القوي مكاوي الأمانة العامة للجبهة، صدر ذلك في بيان مشترك في ١٣ يناير ١٩٦٦م، وحدد البيان أسباب الاندماج وقيام جبهة التحرير وشعارها "الحرية أو الموت" ومبدؤها "الحرب أو النصر".

ومن نتائج هذا الاندماج انقسام الجبهة القومية ما بين معارض للاندماج ومؤيد له. ودعت الجبهة القومية إلى عقد مؤتمرها الثالث في الحادي عشر من شهر يوليو ١٩٦٦م، بعد خمسة أشهر من إعلان الدمج، وعقد المؤتمر في مدينة "جبله" - محافظة إب- في شمال اليمن، ونوقشت الأخطاء التي شقت الجبهة القومية.

وتم في مدينة الإسكندرية عقد لقاء بين ممثلي الجبهة القومية "علي السلامي، وسالم زين، وطه مقبل، وعبد الفتاح إسماعيل، وسيف الضالعي، وممثلي جبهة التحرير- عبد القوي مكاوي، وعبد الله الأصنج، وعبد الله علي عبيد، ومحمد سالم باسندوه، وعبد الله المجعلي"، حيث تم الاتفاق على توحيد

(١) مكاوي: مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٥٨. ونشير ثرياً منقوش، مرجع سابق، ص ٢٣٦. إلى أن الجبهة القومية قد تشكلت عام ١٩٦٣م من معظم القوميين العرب، وجاء دستور الجبهة القومية متأثراً بالميثاق الوطني الناصري ومبادئ ثورة ٢٣ يوليو والثورة الجزائرية، والأفكار القومية العامة. وفكر حركة القوميين العرب، على وجه أخص. وانعكست المواقف العدائية للتحارب الاشتراكية والعالمية نفسها على الجبهة.

(٣) أحمد عطية المصري: تجربة اليمن الديمقراطية، ١٩٥٠-١٩٧٢م، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٧٤م، ص ٢٢٠.

صفوف المناضلين، وتوحيد جبهة القتال، وتشكيل قيادة مشتركة، تضم جبهة التحرير والجبهة القومية وانتخاب مجلس وطني يمثل كل القطاعات الشعبية والعسكرية، إلا أن هذا الاتفاق لم يكمل بالنجاح، حيث عقدت الجبهة القومية مؤتمرها الثالث في مدينة قعطبة في قرية "حمرة" في أواخر نوفمبر ١٩٦٦م، واتخذ المؤتمر عدة قرارات، أهمها انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير. وفي نفس العام من شهر ديسمبر، أصدرت الجبهة القومية بعد انتهاء مؤتمرها بياناً جاء فيه "أن انسحابها من جبهة التحرير يعود إلى عدم توافق وجهات النظر بين الجبهتين، وقد ظلت جبهة التحرير متمسكة بالدمج على الرغم من انسحاب الجبهة القومية رسمياً.

مع هزيمة يونيو ١٩٦٧م، وانسحاب القوات المصرية من اليمن الشمالي، فقدت جبهة التحرير السند الرئيسي لتفوقها المادي والمعنوي، وأدى ذلك إلى زيادة نفوذ الجبهة القومية مما مكنها من الاستيلاء على معظم الولايات والسلطنات واندلعت الحرب بين الجبهة القومية وجبهة التحرير في شهر يوليو، وفي دار سعد من ضواحي عدن كانت المواجهة العسكرية. ووجهت الجامعة العربية نداء إلى القوى الوطنية لوقف القتال، وأصدر عبد القوي مكاي وفيصل عبد اللطيف الشعبي، ممثلاً للجبهتين بياناً في أواخر شهر سبتمبر ١٩٦٧م، أشارا فيه إلى شعورهما بالأسى لما حدث من مأساة نتيجة القتال الذي دار في المنطقة. ودعيا إلى وقف القتال. وفي الثالث من أكتوبر عقد اجتماع في القاهرة، تم الاتفاق على التوصل إلى اتفاق وحدوي وطني للفريقين، يتمثل بتشكيل حكومة انتقالية مركزية تتسلم السلطة من بريطانيا، وإعداد برنامج ليكون دليلاً في المرحلة الانتقالية وإعداد دستور مؤقت للعمل به خلال هذه الفترة، واستمر الاجتماع حتى أوائل شهر نوفمبر، وفي ختام المحادثة صدر بيان، يطالب الجيش والشعب بالوقوف بحزم ضد أي عمل من شأنه الإضرار بالثورة. وفي نوفمبر من نفس العام أعلن وزير خارجية بريطانيا أن بلاده ستسحب من المنطقة في النصف الثاني من شهر نوفمبر، فتوقفت المحادثات، وتفجر القتال في كل من منطقة الشيخ عثمان، والمنصورة، والتواهي، واستمر

القتال مدة خمسة أيام، وتدخل الجيش الجنوبي العربي لصالح الجبهة القومية، وساهم في حسم المرحلة الأخيرة من القتال في حي المنصورة ضد جبهة التحرير. وأعلنت الجبهة القومية أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجنوب وأن على بريطانيا أن^١ تعترف بذلك. وقرر المندوب السامي البريطاني، في اليوم السادس من نوفمبر ١٩٦٧م، الاعتراف بالجبهة القومية ممثلة شرعية للشعب في الجنوب، وقرر موقفه على أن جبهة التحرير في موقف معارض للسياسة البريطانية. لأنها تعتقد أن بريطانيا على علاقة حميمة مع الجبهة القومية، والساقلين، مما جعل بريطانيا تقدم على التفاوض مع الجبهة القومية، كونها قادرة على ضبط أعضائها من أجل الحفاظ على الأمن والسلام. وفي أواخر نوفمبر من العام نفسه، صدر مرسوم بريطاني، لإنهاء الحماية التي كانت تمارسها بريطانيا على محميات الجنوب العربي. وبدأت المحادثات بين ممثلي الجبهة القومية:-

"قحطان محمد الشعبي، و عبد الفتاح إسماعيل، وسيف الضالعي، وآخرون من جهة". وبريطانيا من جهة أخرى، من ٢١ وحتى ٢٩ نوفمبر. وتم توقيع وثيقة الاستقلال في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.^٢

وتضمنت الوثيقة، الاتفاق على تحديد يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م يوماً للاستقلال. وتأسيس دولة مستقلة تسمى "جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية"، تتزعمها الجبهة

(١) الحدث والمستقبل: منشور (٣) صادر عن "أنصار الجبهة القومية"، ص ٤٤. ويشير المنشور إلى "...أن بريطانيا أعادت النظر في توقيت انسحابها من عدن وهو الانسحاب الذي كان مقرراً أن يتم في بداية عام ١٩٦٨م، فأرسلت وفداً سرياً من جانبها إلى نعر في إبريل ١٩٦٧م، ومعه مشروع مقدم لجبهة التحرير يتضمن تشكيل حكومة وطنية دستورية من كافة القوى السياسية تكون النسب فيها موزعة على القوى السياسية على النحو التالي: ٦٥% لجبهة التحرير، ١٥% للجبهة القومية، و ١٠% للرابطة، و ١٠% للساقلين والمستقلين.. وقد رفضت جبهة التحرير هذا العرض، من المندوب البريطاني وأصررت على أن تنفرد وحدها باستلام السلطة."^٣ كان هذا سبباً في إفشال المشروع البريطاني،

(٢) عبد الله أحمد الثور: الجنوب اليمني من الاحتلال إلى الاستقلال إلى الوحدة، القاهرة، مطبعة المدني، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٣٠١. انظر أيضاً: منشور (٣) الحدث.. والمستقبل، مصدر سابق، ص ٤٥.

القومية، وتعترف بريطانيا بها منذ يوم الاستقلال، وتكون علاقات دبلوماسية مع بريطانيا، وتلتزم بريطانيا بالعمل على تأييد انضمام اليمن الجنوبي إلى الأمم المتحدة، وتلغي كل مسؤولية دولية لبريطانيا، تجاه اليمن المستقل، وتلتزم جمهورية اليمن بالمعاهدات الدولية تجاه الأمم المتحدة، وتلغي كل المعاهدات السابقة ليوم الاستقلال والتي كانت بريطانيا ملتزمة بها.

ومن يوم الاستقلال يملك اليمن الجنوبي جميع حقوق الأراضي، والادعاءات التي كانت تخضع من قبل بريطانيا. وتبقى القوانين البريطانية التي لا تتعارض مع السلطة اليمنية الجديدة، حتى تتم الإجراءات القانونية لإلغائها عن طريق مجلس جلالة الملكة المسئول عن ذلك. وتنتقل كل المسؤوليات والحقوق للجمهورية الجديدة، على شرط عدم إلحاق أي ضرر بممتلكات الدبلوماسيين في عدن. وتقوم حكومة بريطانيا بتسليم كل الوثائق والتقارير والدراسات والخرائط التي كانت تحت رعايتها إلى حكومة اليمن الجنوبي ولاسيما القضايا المتعلقة بالحدود اليمنية، وتم التوقيع على الوثيقة بين ممثل الجبهة القومية "قحطان الشعبي" وممثل الحكومة البريطانية "المستر شاكلتون".

وعلق عبد القوي مكاوي على هذه الاتفاقية، بأنها مبرمة بين النظام البريطاني والجبهة القومية، ويعتبر هذا تجاهلاً لجميع قرارات جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة، التي نصت على ضرورة تكوين سلطة تمثل الشعب عن طريق الانتخابات الحرة مع اشتراك جميع الفئات المختلفة من القوى الوطنية.

وتعتبر اتفاقية جنيف وثيقة استقلال لكنها غضت طرفها عن الالتزامات المالية نحو المنطقة. وقد تخلصت بريطانيا من دفع "مائة وعشرة ملايين جنيه إسترليني" سبق أن التزمت بدفعها، بل إن اتفاقية جنيف لم تشر إلى التزامات الحكومة

البريطانية نحو آلاف من الموظفين المدنيين والعسكريين الذين خدموا في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية لوقت طويل خلال الحكم البريطاني^١.

ويؤكد مكاي إلى أن البنود السرية التي تم الاتفاق عليها لم يعلن عنها، بين بريطانيا، والجبهة القومية وهي، عدم الاعتراض على السفن الإسرائيلية المحملة بالبترول والبضائع داخل المياه الإقليمية لجمهورية جنوب اليمن، وتنازلت الجبهة القومية في جنيف عن جزر كوربا موريا، وجزر أخرى قريبة منها لغرض تسليمها هدية لسلطنة عمان.

وتم الاتفاق أيضاً على بقاء الجنوب اليمني ضمن منطقة الجنيه الاسترليني، وكذلك عدم التعرض لشركة "بي.بي.للبترول" وهي من اكبر الشركات الاحتكارية في عدن، وبالفعل يؤكد مكاي، أنها لم تؤمم في ظل ضجيج الشعارات الماركسية، في الوقت الذي كان فيه النظام يصادر حوانيت ومطاعم ومساكن صغار المواطنين في الجنوب وقوارب الصيد^٢.

تطور مراحل الثورة من ١٩٦٨ - ١٩٦٩ م:

في عام ١٩٦٨م بدأت مظاهر الصراع بين أعضاء الحكومة الجديدة لجمهورية اليمن الجنوبي، فريق ينادي بالإسراع نحو منح الحزب الطليعي، فكرة سيطرة العمال والفلاحين، وتحجيم مهام الجيش، والأمن والجهاز الإداري، وآخرون، كان طرحهم قائماً على اتخاذ إجراءات مرحلية، نظراً للأوضاع المتردية في المنطقة، والعمل في إطار مؤسسات الدولة القديمة، مع تطعيم بعض الإدارات في الجيش، والأمن بعناصر جديدة وفي الثامن من مارس ١٩٦٨م، قررت الحكومة، اجتماع المؤتمر الرابع للجبهة القومية في زنجبار، الذي أوصى بإعادة بناء التنظيم السياسي في كافة القطاعات المدنية والعسكرية، ليتناسب مع روح التحول الاجتماعي،

(١) مكاي: مرجع سابق، ص ٢٦٣.

(٢) المرجع نفسه: ص ٢٦٤.

والعمل على الإسراع في تكوين مجالس محلية، ومجلس شعبي أعلى، ودعم وتنقيف وتسليح الحرس الشعبي وإقامة ميليشيات شعبية من العمال والفلاحين، والطلاب، وإجراء إصلاح زراعي جذري، يتناسب مع مصالح الجماهير، وتطهير مؤسسات الدولة الإدارية والعسكرية وضرورة التفاعل والانفتاح مع كافة تجارب الأنظمة الاشتراكية.^١ وفي أواخر مارس تحرك الجيش واحتل مبنى الإذاعة، وأغلق شوارع عدن، واعتقل مجموعة كبيرة من عناصر الجناح اليساري، وحاصر العسكريون، مقر قحطان الشعبي، وطلبوا منه تشكيل حكومة جديدة مع انتهاج سياسة جديدة، ووقفت الجبهة القومية ضد الانقلاب، وأعلن قحطان الشعبي مبادرة مصالحة بين الجيش والجبهة، فعاد العسكريون إلى ثكناتهم وأطلق سراح المعتقلين، ودخلت الجبهة فيما بعد مرحلة التصفية الدموية من أجل البقاء.^٢ وفي الرابع عشر من مايو ١٩٦٨م تأزم الموقف الحكومي، عندما بدأ التشهير بالحكم، وكان رد الفعل في المقابل هو تحذير الجناح اليساري من تشدده في اتجاهاته، وتحولت الأزمة إلى صراع فكري، وتصفيات دموية، والسبب في ذلك هو مقتل أحد الضباط القوميين في مدينة الشعب، على يد الجناح اليساري المتطرف، حيث تحول الصراع السياسي إلى صراع دموي.^٣ وفي منتصف مايو تحركت وحدات عسكرية من الجيش لوقف حركة التمرد في المحافظة الثالثة، وخرج بعض أعضاء الحزب من جناح اليسار على الحكومة، وأصدر رئيس الجمهورية، قحطان الشعبي بياناً وصف المتمردين بأنهم انتهازيون، يساريون، لا يختلفون عن أعداء الثورة اليمينيين المتطرفين، واستطاع الجيش المؤيد لقحطان القضاء على التمرد في محافظة أبين، وتمكن زعيم الحركة، سالم ربيع علي، من الفرار إلى الشمال، وفي الشمال أعلن الجناح اليساري النضال ضد قحطان الشعبي.

١) عبد الله النور: مرجع سابق، ص ٣١١.

٢) مكاري: مرجع سابق، ص ٢٧١.

٣) المرجع نفسه، ص ٢٧٢، انظر أيضاً: أحمد عطية المصري، تجربة اليمن الديمقراطية، مرجع سابق، ص ٥٤٢-

أما الجانب الاقتصادي، فقد تعين أن تكون هناك سياسة تقشفية، ففي فبراير ١٩٦٨م، بعد الاستقلال بشهرين تم تخفيض المرتبات الأساسية لكل موظفي القطاعات الحكومية والمدنية والعسكرية بنسبة تصل إلى ٦٠٪ للذين يتقاضون أكثر من مئتي جنيه إسترليني في الشهر، وبنسبة ٦٪ لمن لا يزيد دخلهم على ٢٣ إلى ٢٥ جنيهًا. وفي يونيو من نفس العام طبق نفس الإجراء على القطاع الخاص، وفرضت ضريبة خاصة على كل الأجور والمرتبات في القطاع الخاص تتراوح ما بين ٤٧، ٥٪ لمن يتقاضى أكثر من ٢٥ جنيهًا في الشهر و ٥٪ من يتقاضى ٢٥ جنيهًا. وفي ديسمبر ١٩٧٠م ألغى النظام الحر في ميناء عدن باستثناء البضاعة المباعة للسياحي وبضاعة الترانزيت وتزايدت الضرائب على البضائع المستوردة. وفي عام ١٩٧٢م شجعت الجبهة القومية الدعوة لمزيد من خفض المرتبات إلى الثلث.^١

وفي عام ١٩٦٩م أصدرت الحكومة قراراً يقضي بتأميم المؤسسات الاحتكارية للرأسمال الأجنبي بما فيها البنوك، شركات التأمين، شركات الملاحة، شركات النفط، شركات التوزيع، التجارة الخارجية، وإقامة مؤسسة اقتصادية للقطاع العام لتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية، والاحتكارات، والارتباط بالرأسمال الأجنبي، والاعتماد على مصادرها الذاتية، وأصدرت الحكومة قانون الإصلاح الزراعي وتوزيع الأراضي للفلاحين، والمعدمين، والعمال الزراعيين، وإنشاء جمعيات زراعية تكفل تطوير الإنتاج والاكتفاء الذاتي. وفي الثاني والعشرين من يونيو ١٩٦٩م، أطيح بقحطان الشعبي، وفيصل عبد اللطيف الشعبي، وآخرين، وتولى السلطة الجناح اليساري في الجبهة القومية، سالم ربيع علي، محمد علي هيثم، عبد الفتاح إسماعيل، علي ناصر محمد^٢، وغيرهم. وتغير اسم الجمهورية إلى "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية".

(١) الحدث.. والمستقبل: منشورات أنصار الجبهة القومية (٣)، ص ٥١.

(٢) عبد الرحمن سلطان: الثورة اليمنية، وقضايا المستقبل، القاهرة، دار مرجان، ١٩٧٩م، ص ٩٩.

وتوالى حلقات التغيير والانقلابات، والاضطرابات، في شطري اليمن. وكان للدور الإقليمي باع كبير في مسألة الاحتواء، من أجل كبح جماح القيادات اليمنية الطموحة، للوحدة اليمنية.

ومرت ثلاثة وعشرون عاماً "١٩٦٧-١٩٩٠م" تنوعت فيها الهموم وضفت عليها وحدة المواسم تتصدر في بداية الأزمات، وتختفي هروباً حين شدتها ومحنتها. وبقيت اليمن تنتظر فجرها الوحدوي، حتى تم الاتفاق على الإعلان للوحدة في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٩٠م...